البحوث والدراسات

التباين المكاني للجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١: دراسة في الجغرافيا الاجتماعية

د. حسين عليوي الزيادي*

ملخص:

تناول هذا البحث دراسة التباين المكاني لأنواع متعددة من الجريمة في مدينة الناصرية، إحدى مدن جنوبي العراق. كما أكد البحث أسباب الجرائم وتحليل العوامل المساعدة على حدوثها. فضلاً عن معرفة العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على ذلك التباين. وبهذا، فالدراسة تسعى إلى الإسهام في معالجة المشكلات الأمنية التي تواجه مجتمع المحافظة من منظور جغرافي، والتنبؤ بالأبعاد المستقبلية للجريمة ورسم السياسات المكانية الوقائية والعلاجية. وقد تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية التي وفرتها وزارة العدل في جمهورية العراق. أما خصائص الجناية الاقتصادية والاجتماعية فقد تم الحصول عليها من خلال استمارة الاستبانة التي وزعت عام ٢٠١١.

وتم الاعتماد على المنهج الإحصائي التحليلي الوصفي لقياس مستوى التباين بين الأحياء السكنية، وقد اشتمل البحث على جملة من الجداول والأشكال البيانية التي توضح تباين مستويات الجريمة وارتباطاتها المختلفة؛ حيث تبين من خلال الدراسة أن هناك تبايناً واضحاً في مستويات الجريمة بين الأحياء السكنية في مدينة الناصرية من حيث النوع والكم، وارتباطاً وثيقاً بين نسبة الجريمة والمتغيرات الاجتماعية، كالبطالة والمستوى التعليمي والحالة الزواجية والمستوى الاقتصادي ونوعية السكن والتفكك الأسري.

* أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة ذي قار.

المقدمة (Introduction):

إن المنهج الحديث والمعاصر في الجغرافية يركز على دراسة وبحث مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية دون الخروج من المحتوى الجغرافي، الذي يركز على بديهيات جغرافية مهمة كالتباين والتوزيع والعلاقات المكانية (الزيادي، ٢٠١١ م، ص:١٣١)، وبذلك أصبح سطح الأرض – بما عليه من ظواهر مختلفة – مسرحاً مهماً لعلم الجغرافية؛ "فالشخصية الجغرافية تنبع من دراستها لعدد كبير من الملامح والعلاقات المتفردة للمكان" (هارتشورن،١٩٩٠م، ص:٤٢)، ودراسة الجريمة وأسبابها وتحليل العوامل المساعدة على حدوثها من المواضيع الحديثة التي تناولها علم الجغرافية بحثاً وتحليلاً وتوزيعاً؛ إذ إن الجريمة تشكل للجغرافي حقولاً دراسية موضوعية جديرة بالبحث والاهتمام، ولاسيما ما يتعلق بخصائص المجرمين والضحايا وتراكيبهم العمرية وكفاءة الخدمات الأمنية وغير ذلك. وهي في هذا المجال تطرح لنا آراء أكاديمية تدخل في سياق الدراسات التطبيقية للمشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمعات والشعوب، وعلى الرغم من أن الجريمة ظاهرة اجتماعية إنسانية موغلة في القدم فإن هناك العديد من العلوم التي سبقت علم الجغرافية في خوض هذا المضمار، منها علم الاجتماع وعلم القانون. وتعرف الجريمة من الناحية الاجتماعية بأنها سلوك إنساني تحرمه الدولة لضرره على المجتمع، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة (الطخيس،١٩٩٠م، ص: ٤٢). أما (بونجر) فتعرف الجريمة بأنها فعل يقترف داخل جماعة من الناس يشكلون بمجموعهم وحدة اجتماعية، وهذا الفعل يضر بالمصلحة العامة، ويعاقب على هذا الفعل بعقوبة أشد من مجرد الرفض الأخلاقي (الخليفة،٢٠٠٠م: ص ١٢١).

إن بازدياد الجرائم وانتشارها يتدنى الشعور بالأمان والرفاه الاجتماعي وتنخفض مستويات التنمية البشرية تبعاً لذلك، وتأسيساً على ما تقدم فقد أسهمت الجغرافية في إغناء الدراسات المتعلقة بظاهرة الجريمة وبيان أسبابها وعلاقاتها

المكانية وتباينها المكاني والزماني والمتغيرات ذات الصلة بالظاهرة؛ مما أدى إلى بزوغ بوادر لفرع جديد من الجغرافية الاجتماعية وهو جغرافية الجريمة.

يتمثل هدف البحث في الوقوف على مستوى التباين المكاني لظاهرة الجريمة. فضلاً عن معرفة العوامل والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات التأثير المباشر على ذلك التباين، منها الحروب التي خاضها النظام في العراق لثلاثة عقود متتالية، وبهذا، فالدراسة تسعى إلى الإسهام في معالجة المشكلات الأمنية التي تواجه مجتمع مدينة الناصرية من منظور جغرافي، ومن ثم التنبؤ Prediction بالأبعاد المستقبلية للجريمة، كما تساعد الدراسة في رسم السياسات المكانية الوقائية والعلاجية Area Based Policies بحسب حاجة كل منطقة، وهنا يركز المنهج الجغرافي على الجوانب المكانية لحركة الجريمة وليس على المجرم فحسب، من حيث مكان وقوع الجريمة والخصائص والعلاقات المكانية المختلفة التي تتحكم بها.

أما مشكلة الدراسة، فالجريمة بأنواعها المتعددة مشكلة تهدد أمن المجتمعات واستقرارها، لما ينتج عنها من تداعيات تؤثر في المجني عليه وأسرته والمجتمع بأكمله، فضلاً عن الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الجريمة، وتحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بحجم الجريمة ونوعها وتطورها وارتباطاتها المختلفة. وقد افترض البحث أن هناك تبايناً في حدوث ظاهرة الجريمة، فضلاً عن عوامل ومتغيرات ذات صلة مباشرة بهذا التباين، وهي المسؤولة عن تباينها مكانياً وزمانياً. إلى جانب وجود فرضيات ثانوية تتعلق بتباين نوعية الجريمة بحسب العوامل والمتغيرات البيئية، كما يفترض البحث أن هناك ارتباطاً بين الجريمة والمشكلات الاجتماعية الأخرى، كسوء التنشئة الاجتماعية والفقر والبطالة والتفكك الأسري ونوعية السكن. أما منهجية البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الإحصائي التحليلي الوصفي لقياس مستوى التباين بين الأحياء السكنية؛ فالوصف لاغنى عنه لبيان الظاهرة، في حين تقوم الأساليب الإحصائية على استخراج النتائج بشكل مجرد ودقيق بعيد

عن ميول الباحث وتوجهاته. وقد اشتمل البحث على جملة من الجداول والأشكال البيانية التي توضح تباين مستويات الجريمة وارتباطاتها المختلفة.

وفيما يتعلق بمصادر البحث، فقد تم الاعتماد على البيانات والإحصاءات الرسمية التي وفرتها وزارة العدل ممثلة بدائرة الإصلاح العراقية، وسجن الناصرية الإصلاحي للأحكام االثقيلة والخفيفة، بتاريخ آذار ٢٠١١؛ حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالتوزع الجغرافي للجريمة، موزعة جغرافياً على بعض أحياء مدينة الناصرية بعد تصنيف الجرائم بحسب النوع، أما المعلومات التي لاتتوافر عنها البيانات، فقد تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية؛ "حيث تشكل الأخيرة جزءاً مهماً من منهج البحث الجغرافي؛ إذ تعد الجغرافيا من أكثر العلوم استخداماً للبحث الميداني (الغامدي، ٢٠٠٥م، ص: ٣)، وقد تم توزيع استمارة الاستبانة على نزلاء السجن الإصلاحي في مدينة الناصرية، وفي سبيل تحقيق القدر الأعلى من الدقة والموضوعية فقد وزعت الاستمارة على نصف عدد النزلاء بشكل عشوائي؛ إذ بلغ عدد النزلاء الذين شملتهم الاستبانة (١٩٩) نزيلاً من أصل ٣٩٨ نزيلاً، أما الأحجام السكانية لأحياء مدينة الناصرية فقد تم الاعتماد على التقديرات والمسوحات التي أجرتها الجهات الرسمية المتخصصة ذات العلاقة، متمثلة بالجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

وقد اقتضت الضرورة العلمية تقسيم الدراسة إلى موضوعات عدة، اشتمل الأول على التوزع الجغرافي للجريمة بحسب الأحياء السكنية وبحسب نوع الجريمة، في حين خصص الموضوع الثاني لدراسة المعلومات التي تتعلق بالجناة، وتضم تصنيف الجناة بحسب فئات العمر العريضة، وتصنيف الجناة بحسب الحالة الزوجية، وبحسب الحالة الاقتصادية والتعليمية ونوع السكن. وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات والتوصيات وقائمة بالمصادر التي تم الاعتماد عليها.

ولم يتسن للباحث الاطلاع على أية دراسة تناولت الموضوع الحالي

بالنسبة إلى مدينة الناصرية ضمن المدة الزمنية، أو حتى خارج تلك المدة، فالدراسة هي الأولى من نوعها من حيث الموضوع والمضمون وطرق استلال المعلومات بالنسبة إلى مجتمع مدينة الناصرية على حد علم الباحث.

أما منطقة الدراسة فتتمثل بمدينة الناصرية إحدى مدن جنوبي العراق، التي تقع مكانياً عند تقاطع دائرة العرض ٣١° شمالاً وقوس الطول ٤٦,٢° شرقاً، وتتمثل منطقة الدراسة بالحدود الإدارية لمدينة الناصرية، التي تقع ضمن محافظة ذي قار الواقعة جنوبي العراق. ويحد منطقة الدراسة من الشمال ناحية الغراف ومن الغرب ناحية البطحاء. أما من الجنوب فتحدها محافظة المثنى ومن جهة الشمال الشرقي ناحية سيد دخيل وناحية أور، ومن جهة الجنوب الشرقي ناحية الفضلية. إن مدينة الناصرية تمثل المركز الإداري لمحافظة ذي قار، وتقع إلى الجنوب من مدينة بغداد بمسافة ٣٧٩ كم وإلى الشمال من مدينة البصرة بمسافة ٢١١كم.

تعد منطقة الدراسة من أهم مدن محافظة ذي قار؛ لأنها تضم أهم الدوائر والمؤسسات الحكومية، فضلاً عن تركز السُّكان فيها؛ حيث يبلغون في منطقة الدراسة ٤٧٨٨٨٩ نسمة بحسب نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠٠٩؛ أي ما يعادل نحو ٢٦,٥٪ من مجموع سُكان محافظة ذي قار، البالغ ١٨٠٤١٥٥ نسمة (جمهورية العراق، ٢٠١٠م)، أما مساحتها فتصل إلى ٦٩٧,٦٤ كم ٢ من مساحة المحافظة التي تبلغ ١٢٩٠٠ كم ٢؛ أي تمثل ٥,٤٪ من مساحة المحافظة (وزارة البلديات والأشغال العامة، ٢٠١٠م).

كما تعد الناصرية مدينة مدخلية لإقليم أهوار جنوبي العراق، وترتبط بها خطوط النقل المختلفة من جميع الجهات، وسميت المدينة بهذا الاسم نسبة إلى ناصر راشد السعدون أحد شيوخ قبائل المنتفق، الذي أسس المدينة بناء على طلب الوالي العثماني مدحت باشا. وقد خططت بعد ذلك من قبل المهندس البلجيكي جولس تيلي (Julls Tilly)، وتحتوي المدينة الآن على أكثر من ٢٨ حياً سكنياً، تم اختيار ١٤ حياً سكنياً توافرت عنها البيانات اللازمة (الشكل ١).

مدخل:

إن الاهتمام بالبيئة الاجتماعية بدأ منذ وجود الإنسان على وجه البسيطة، واهتمام الأخير باكتشاف المناطق المحيطة به شكل أهم مرتكزات تطور البشرية، وقد أسهب الجغرافيون العرب قبل غيرهم في شرح وتفصيل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، كما وصفوا المظاهر الطبيعية والبشرية للبلدان التي تجولوا في ربوعها؛ إذ تمثلت الجغرافيا عند العرب بدراسة المعطيات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، وقد حاول الجامعيون – منذ أواخر ستينيات القرن الماضي – إعادة اكتشاف المشكلات الاجتماعية التي تعانيها مجتمعاتهم، وتأثير أبعادها المكانية والزمانية. وقد انصب الاهتمام في الولايات المتحدة الأمريكية حينها على أثر حرب فيتنام ومشكلات الفقر والجنوح عند الشباب والجريمة. وفي دول أخرى تركز الاهتمام على تباين مستويات المعيشة وسوء توزيع الخدمات والمنافع العامة، إضافة إلى المشكلات البيئية الأخرى(العمر والمومني،٢٠٠٠م، ص ١٦).

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية إنسانية قديمة قدم الإنسان، بدأت مع وجود الإنسان على سطح الأرض عندما قتل قابيل أخاه هابيل*، وهي الجريمة الأولى التي شهدتها البشرية، وحيثما وجد التجمع الإنساني وجدت الجريمة بسبب تضارب المصالح والآراء واختلاف الرغبات والاتجاهات، لكن الملاحظ أن السلوك الإجرامي قد تطور من آلياته البسيطة إلى وسائله المعقدة ومجالاته المتعددة نتيجة للتطور الحضري والتكنولوجي والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البشرية؛ الأمر الذي تطلب من الباحثين على مختلف اختصاصاتهم التصدي بحزم للظاهرة ومعالجتها

* قال تعالى: ﴿وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ إِذۡ قَرَّبَا قُرۡبَانٗا فَتُقُبِّلَ مِنۡ أَحَدِهِمَا وَلَمۡ يُتَقَبَّلۡ مِنَ ٱلۡأٓخَرِۖ قَالَ لَأَقۡتُلَنَّكَۖ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡمُتَّقِينَ ٢٧ لَئِنۢ بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقۡتُلَنِي مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ لِأَقۡتُلَكَۖ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ سورة المائدة، الآيتان ٢٧ – ٢٨.

وتجفيف منابعها؛ إذ لا تعترف الجريمة بالحدود الإدارية بين المناطق والأقاليم؛ لذا ظهر علم الإجرام ليقوم بدراسة هذه الظاهرة بمساندة علوم أخرى، منها علم الجغرافيا الذي خطا خطوات واسعة في هذا المضمار.

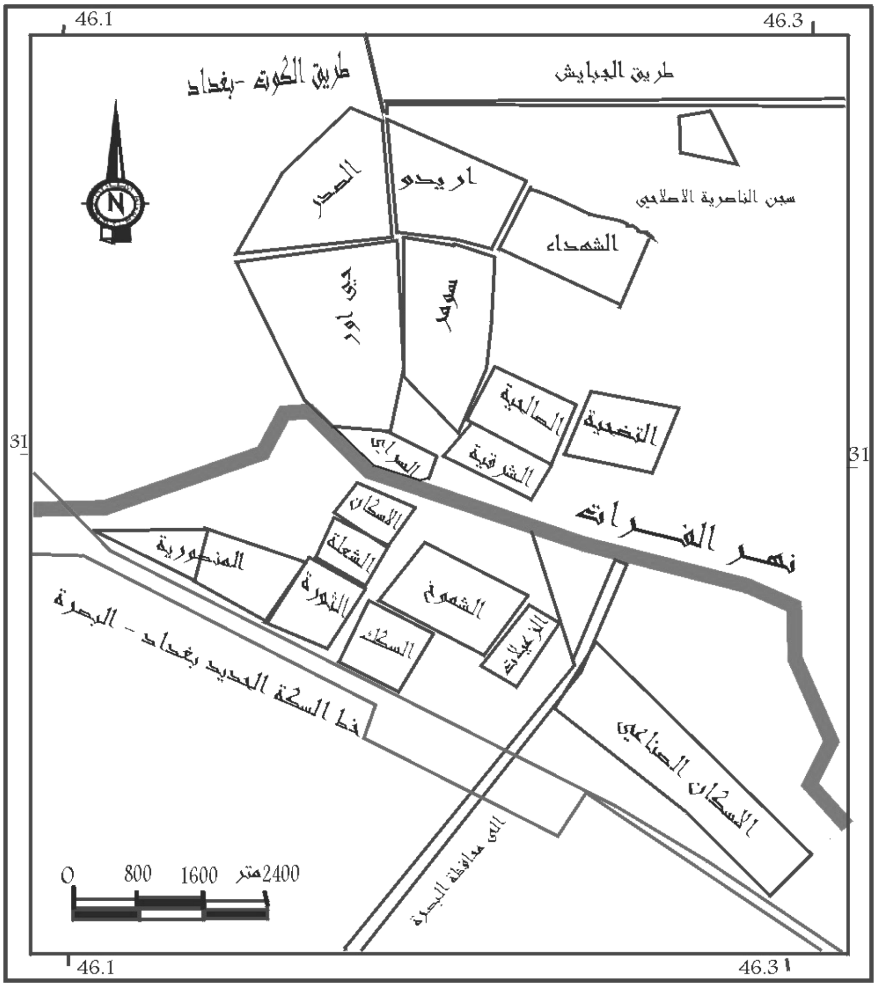

المصدر: الباحث بالاعتماد على: وزارة البلديات، مديرية التخطيط العمراني في الناصرية، جمهورية العراق، ٢٠٠٩.

الشكل (١) – الأحياء السكنية في مدينة الناصرية

إن حجم الجريمة ونوعها ما هو إلا انعكاس للخصائص الاجتماعية كالتركيب العمري والنوعي والاقتصادي؛ فالجرائم المسجلة من قبل الأحداث تختلف عن مثيلاتها المسجلة من قبل البالغين، كما تختلف جرائم النساء عن جرائم الرجال؛ إذ إن أغلب الجرائم يسهم بها الرجال، وتنخفض نسبة جرائم النساء؛ لأن المرأة عموماً لا تميل إلى العنف وهي أضعف من الرجل من الناحية البيولوجية والقوة البدنية، فضلاً عن وجود مراحل زمنية تقوم المرأة فيها بدور الحمل أو الرضاعة. كما أن طبيعة المرأة وواقعها الاجتماعي وخشيتها على سمعتها وسمعة عائلتها قلل من تعرضها للعوامل البيئية واحتكاكها بالمجتمع، ومن ثم خفض من نسبة ارتكابها الجريمة. كما تختلف نوعية الجريمة بين الجنسين، فأغلب جرائم النساء هي بدافع الهرب من العار كالإجهاض والتخلص من الأولاد غير الشرعيين (النهيرات، ٢٠٠٠م، ص ١٩٦).

كما أن أسباب ارتكاب الجريمة تختلف من متهم إلى آخر، فيذهب البعض إلى وجود ثلاثة عوامل تسهم في بروز ظاهرة الإجرام وإنضاجها؛ هي العوامل الجغرافية بعناصرها المختلفة، والعوامل السلوكية أو النفسية المتعلقة بالفرد والعوامل الاجتماعية التي يحددها المجتمع (التوني، ١٩٦٠، ص٣٩) (ينظر الشكل: ٢). كما يمكن القول بتأثير الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والمجاعات والحروب في تفشي ظاهرة الجريمة بأنواعها المختلفة، علماً أن تأثيرات هذه الكوارث تستمر لزمن ليس بالقصير، وتمتاز الجريمة بكل ما تمتاز به الظاهرة الاجتماعية من مؤشرات ومتغيرات ونتائج مؤثرة سلباً على عملية الاستثمار والتنمية. إن الواقع الأمني للدولة أو الإقليم ذو تأثير كبير على الجوانب الإنتاجية والاقتصادية والسياحية والتنموية، لذا أصبحت دراسة الجريمة على مستوى كبير من الأهمية؛ لأنها تتعلق بمستوى تنمية المجتمع وتطوير قدراته ومرافقه التنموية، فالمستثمر – على سبيل المثال – لا يقدم على الاستثمار في منطقة تكثر فيها نسبة الجريمة أو ينعدم فيها الأمان، ولا يمكن إنشاء مشاريع تنموية في مناطق العجز الأمني، كما أن تلك المناطق تمثل مناطق

طرد لأصحاب رؤوس الأموال، ومن هنا بقيت المناطق غير الآمنة مناطق فقيرة تعاني الحرمان وتردي الخدمات (للمزيد حول العلاقة بين الجريمة وخطط التنمية ينظر: المولى، ١٩٩٤). كما أن مكافحة الجريمة والحد منها تعد من الأمور التي تستنزف اقتصاديات بعض الدول التي تمتاز بخصائص جغرافية معينة، ولاسيما الدول التي تتعقد بها مظاهر السطح، أو الشاسعة المساحة؛ "إذ تستهلك الجريمة ما يقارب ٤٪-٧٪ من الدخل القومي المحلي للدول الصناعية في سبيل مكافحتها والوقاية منها. أما الدول النامية فتستهلك نحو ١٠٪-٢٠٪ من دخلها لهذا الغرض(البداينة، ٢٠٠٣م، ص ٤٩). وقد أشار استقصاء الأمم المتحدة والاستبانة الخاصة بالتقارير السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة – إلى أن نحو ٦٢٪ من البلدان شهدت زيادة في جرائم حيازة المخدرات، بينما شهدت ٥٦٪ من البلدان زيادة في جرائم الاتجار بالمخدرات والقرصنة، وكما تشير الإحصاءات إلى أن معظم البلدان ذات السجون المكتظة توجد في إفريقيا وأمريكا، وعددها ٢٤ بلداً، فاقت نسبة إشغال السجون السعة المتاحة في ١٩ بلداً، من بينها ١١ بلداً بلغ فيها تجاوز السعة نسبة ١٥٠٪. والقارة الأمريكية من بين البلدان التي تتوافر بشأنها البيانات، وعددها ٢٩ بلداً، تجاوز مستوى إشغال السجون مستوى السعة فيها في ٢٣ بلداً، من بينها ١٠ بلدان بلغ فيها تجاوز السعة نسبة ١٥٠٪. وتشير تقديرات المكتب إلى أن نحو ٤٩٠ ألفاً من حالات الوفاة نتيجة القتل عمداً وقعت في عام ٢٠٠٤؛ حيث بلغ المتوسط العالمي لجرائم القتل ٦,٧ حالات لكل ١٠٠ ألف من السكان بحسب إحصاءات عام ٢٠٠٤ (الأمم المتحدة،٢٠١٠م، ص ٩). أما جرائم الاعتداء على النساء فقد أشارت الإحصاءات العالمية إلى أن القضايا المرفوعة أمام الجهات المختصة منذ عام ١٩٦٠ لغاية ٢٠٠١، بلغت ٢,٨٣٦,٤٤٢ امرأة؛ أي بمعدل ١٩٠ عملية اغتصاب أو تحرش جبري يبلغ عنها يومياً، علماً أن هذا الرقم لا يأخذ بالحسبان حالات الاعتداء التي لا يبلغ عنها

التي تصل إلى أكثر من ٥٠٪، وبحسب بعض الدراسات فإن الحالات المبلغ عنها لا تتجاوز ١٠٪ فقط (موقع إحصاءات العدل التابع لوزارة العدل الأمريكية).

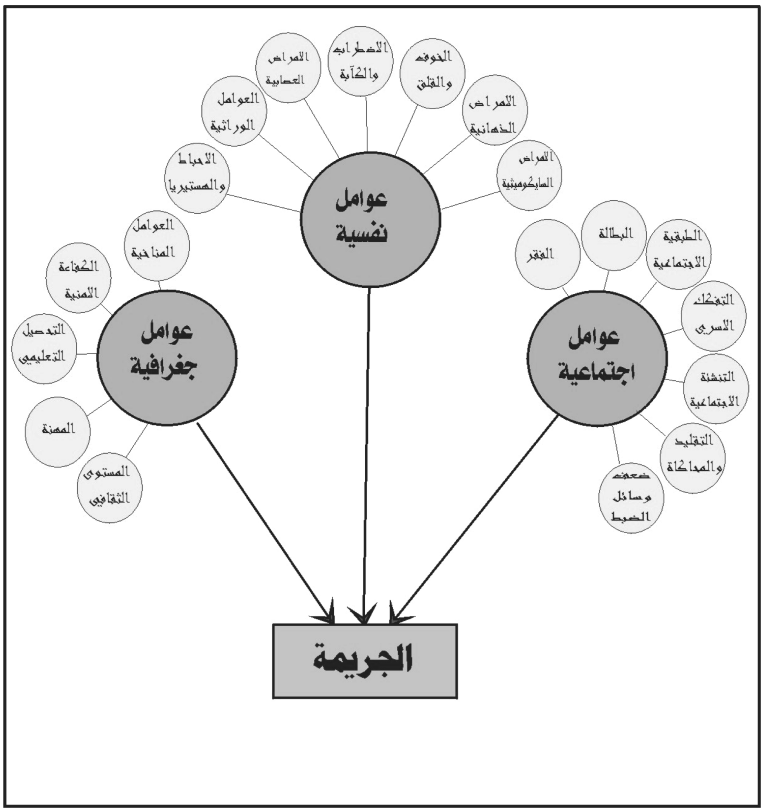

المصدر: من عمل الباحث.

الشكل (٢) – العوامل الرئيسية والفرعية لظاهرة الجريمة

احتلت الجريمة حيزاً كبيراً من تفكير العلماء والباحثين على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم كالأنثروبولوجيين والاجتماعيين والقانونيين والجنائيين وأصحاب القرار والمتنفذين، بعد أن اتضح مدى خطورتها وتنوع أساليبها وتفاقم جسامتها، وازدياد انتشارها بين العديد من أفراد المجتمع على تباين اتجاهاتهم واختلاف بيئاتهم، وقد اختلف علماء النفس وعلماء الاجتماع في

تفسير أسباب الجريمة؛ إذ فسرها بعضهم على أساس بيولوجي، وإلى ذلك ذهب (شيزار لومبروزو) رائد هذا الاتجاه الذي افترض أن المجرم يتميز بتركيب جسدي يؤدي إلى تكوين شخصية إجرامية فطرية؛ أي أن صاحب هذه الشخصية يكون مجرماً بالولادة، وهو بهذا يشكل مرحلة وسيطة بين الإنسان والحيوان، وأن الجريمة لديه عبارة عن استعداد لا إنساني موروث، وتحاول البيئة الجيدة والعوامل الاجتماعية أن تحد من التأثيرات الوراثية للمجرم (S. schafer, R. D. Krudten, 1970, pp: 56-57).

ولم يوافق علماء الاجتماع التفاعليون على الآراء البيولوجية في تفسير السلوك الإجرامي؛ فظهرت النظريات التفاعلية التي ترى أن الجريمة والانحراف ناجمان عن تأثير المجتمع الذي يلحق وصمة بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات محددة، ويرى (ميرتون) رائد هذا الاتجاه أن الانحراف يمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها داخل المجتمع (غدنز، ٢٠٠٥م، ص ص٥٨-٦٨)؛ أي أن أصحاب هذا الرأي يذهبون إلى أهمية البيئة والظروف الاجتماعية والمادية في إيجاد السلوك المنحرف وتطويره، وبذلك فإنها تنقل مجال الاهتمام من الفاعل (المجرم) إلى مصدر الفعل الإجرامي وهو المجتمع (المشهداني، ٢٠٠٥م، ص١٣٩). والرأي الحديث في مجال تفسير السلوك الانحرافي والإجرامي يؤكد أن السلوكيات الإجرامية ليست وليدة الصفات الوراثية، كما أكد أصحاب المدرسة البيولوجية، وليست وليد مستوى اللاوعي كما حاولت دراسات التحليل النفسي أن تؤكد ذلك، وهي ليست ناجمة عن إشكالات البنية الاجتماعية فقط كما حاولت بعض المدارس الاجتماعية إثبات ذلك، بل هي حدث معقد متعدد الأبعاد، وليد تفاعل جميع المستويات بشكل تكاملي (حسون، ١٩٩٤م، ص١٤). بمعنى آخر إن الجريمة – بوصفها ظاهرة مرتبطة بجذور متشابكة ضمن بيئة وظروف مجتمعية معينة – هي محصلة لمجموعة من الأسباب ينجم عنها سلوك إجرامي يرفضه المجتمع ويعاقب عليه. وفي مجتمع مدينة الناصرية – وهو مجتمع عراقي مصغر – تظهر آثار الحروب

واضحة المعالم على سلوك الأحداث الذين فقدوا الرعاية منذ الصغر بسبب فقدان الأب أو المعيل في أثناء تلك الحروب.

التوزع الجغرافي للجريمة في مدينة الناصرية:

إن المنهج الجغرافي يركز على الجوانب المكانية لحركة الجريمة، وليس على المجرم فحسب من حيث مكان وقوع الجريمة والخصائص والعلاقات المكانية المختلفة للجريمة، والاختلافات المكانية في توزع الجرائم وحجمها وأنماطها؛ لأن تلك المواضيع أقرب إلى الجغرافية، فضلاً عن ذلك فإن الأخيرة تشترك مع العلوم الاجتماعية والقانونية في دراسة الأبعاد الأخرى للمشكلة. والجريمة حدث معقّد متعدد الأبعاد والاتجاهات، تحدث عندما تتعارض المصالح الشخصية والقانون العام.

إن قياس مستوى الجريمة بحسب الأعداد المطلقة للجريمة لأي منطقة يعطي نتائج مضللة بسبب تباين الأحجام السكانية لأي مجتمع، ومن هنا فقد تم الاعتماد على مؤشر معدل الجريمة لكل عشرة آلاف نسمة، كما يتضح من (الجدول ١) و(الشكل ٣).

احتلت منطقة التضحية المرتبة الأولى في أعداد الجرائم المسجلة في مدينة الناصرية، وبنسبة ١٨,١ جريمة لكل عشرة آلاف نسمة. وهذا الحي يقع في نطاق حواف المدينة في جهاتها الشرقية كما يتضح من خلال (الشكل ٣)، وتقطنه الأسر الفقيرة ولاسيما الوافدة من القرى والأرياف. وأغلب الأراضي في الحي هي أراض زراعية تحولت للاستعمال السكني بعد أن باعها أصحابها وفق مساحات وخرائط معينة صممها أصحاب الأراضي الزراعية أنفسهم، وتمتاز الأراضي بانخفاض أسعارها وضيق طرقها وانعدام الخدمات فيها؛ مما جعلها تستقطب أصحاب الدخول المتدنية، وقد بنيت البيوت بشكل عشوائي.

الجدول (١)
نسب الجريمة لكل عشرة آلاف نسمة بحسب الأحياء السكنية لمدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

الأحياء	معدل الجريمة لكل عشرة آلاف نسمة	ترتيب الحي بحسب نسبة الجريمة	الأحياء	معدل الجريمة لكل عشرة آلاف نسمة	ترتيب الحي بحسب نسبة الجريمة
الصالحية	٨,٥	٩	التضحية	١٨,١	١
الثورة	٦,٦٩	١٤	الشرقية	١١	٨
الصدر	١٢,٧	٥	السراي	١٤,٦	٣
أور	٨,٤	١٠	الشهداء	١٢,٤	٦
سومر	٧,٤	١٣	الإسكان	١١,٢	٧
أريدو	٧,١	١٢	الشموخ	١٧	٢
الشعلة	٧,٧	١١	المنصورية	١٣,٢	٤

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:
وزارة العدل، جمهورية العراق، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي للأحكام الثقيلة والخفيفة، وحدة الاستقبال، آذار ٢٠١١م.

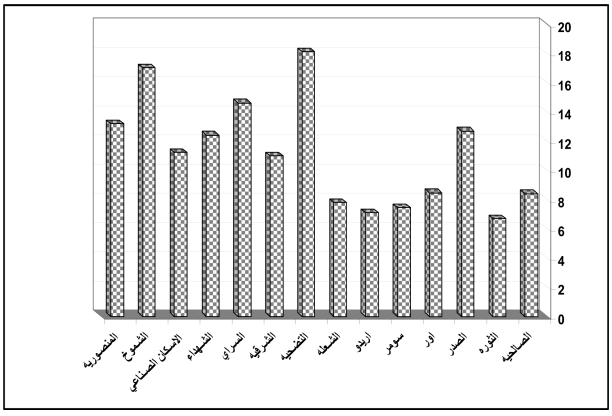

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (١).

الشكل (٣) – نسب الجريمة لكل عشرة آلاف نسمة بحسب الأحياء السكنية لمدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

أما حي الشموخ، وهو من أحياء الطموح، فقد سجل المرتبة الثانية بنسبة بلغت ١٧ جريمة لكل عشرة آلاف نسمة، وارتفاع نسب الجريمة في هذا الحي يعد حالة شاذة على اعتبار أن أغلب ساكنيه من أصحاب الشهادات وذوي المستويات الاقتصادية المرتفعة؛ الأمر الذي يمكن تفسيره بوجود جيوب ريفية وأراض زراعية وزعت بصيغة الطابو الزراعي وأدخلت إلى الحيز الحضري، بعد أن توسعت وامتدت أذرع المدينة صوبها وأدمجت مع حي الشموخ. إن هذه الجيوب الريفية قد بيعت بأسعار زهيدة وأصبحت جزءاً من حي الشموخ.

لقد تبوأت أحياء المنصورية والصدر والسراي والشهداء المراتب (الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة) على التوالي، بنسبة ١٣,٢ و ١٢,٧ و ١٤,٦ و ١٢,٤ جريمة لكل عشرة آلاف نسمة على التوالي. وحي السراي هو أقدم الأحياء في المدينة ويشكل في الوقت الراهن المركز التجاري للمدينة بعد أن زحفت الوظيفة التجارية على الوظيفة السكنية، وأغلب المساكن في هذا الحي هي مساكن قديمة منخفضة الإيجار، يقطنها العمال المهاجرون من المناطق الريفية، جاؤوا لغرض العمل في المدينة واتخذوا من منطقة المركز مكاناً للسكن بسبب انخفاض الإيجارات والقرب من مكان العمل. ومن ثم فإن الشرائح الاجتماعية التي تقطن هذا الحي تمتاز بقلة التجانس وأغلبها من الشباب العزاب؛ الأمر الذي أسهم في ارتفاع مستوى الجريمة بسبب تضارب القيم والطموحات واختلاف بيئات المهاجرين وانخفاض مستوياتهم التعليمية.

أما النمط المنخفض لنسبة الجريمة فقد سجل في حي الثورة بنسبة ٦,٦ جريمة لكل عشرة آلاف نسمة. ولم تبتعد النسبة كثيراً بالنسبة لأحياء أريدو وسومر والشعلة، التي سجلت معدلات متقاربة بلغت ٧,١ و ٧,٤ و ٧,٧ جريمة لكل عشرة آلاف نسمة. وحي الثورة من الأحياء القديمة في المدينة؛ حيث يرتبط أفرادها بروابط وتقاليد عشائرية تحدد سلوكياتهم، كما أن الكثير من الجرائم المرتكبة تحل عشائرياً دون أن تسجل في المحاكم المختصة. أما حي أريدو فهو الآخر تسكنه طبقة سكانية متجانسة أغلبها من الكويتيين الذين سكنوا الحي بعد عام ١٩٩٠م.

يتضح مما تقدم وجود تباين في معدلات الجريمة بين أحياء مدينة الناصرية، وهو أمر تفسره عوامل ومتغيرات متعددة، أبرزها تباين الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعد أبرز العوامل التي تساعد على ارتكاب الجريمة بشتى أنواعها، أما بالنسبة إلى النمط المنخفض للجريمة الذي مثلته أحياء الثورة وأريدو وسومر والشعلة فهنا تتحكم به – بالإضافة إلى ما سبق – الثقافة العشائرية التي تحدد كثيراً من سلوكيات الإنسان، إذا علمنا أن تلك الأحياء هي أقدم أحياء المدينة وأقلها حضرية وأغلب أفرادها تربطهم روابط عشائرية قوية تعمل كوسائل ضبط اجتماعية؛ حيث إن أغلب المشكلات يتم حلها عشائرياً دون اللجوء إلى المحاكم.

إن عملية الضبط الاجتماعي إلى جانب عملية التنشئة الاجتماعية من العمليات الاجتماعية المهمة التي تجعل الأفراد يلتزمون قواعد المجتمع والأسرة وتحدد سلوكياتهم. وتزداد أهمية الضبط الاجتماعي مع تعقيدات الحياة ونمو الحضرية. ويعرف الضبط الاجتماعي كما عند العالم روس Ross بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة (جابر، ١٩٨٥م، ص: ٣٤)

والملاحظ من خلال تحليل الجدول المتعلق بعدد الجرائم المسجلة ونسبها أن المناطق التي سجلت النسبة العليا في مستويات الجريمة هي – على الأغلب – مناطق إقليم الضعف ومناطق الإقليم الانتقالي (المتداخل) المتوسط النوعية كما هو الحال بالنسبة إلى مناطق المنصورية والصدر والسراي والشهداء، والأحياء السكنية في هذا الإقليم تتصف بصغر مساحة مساكنها، وأن (٤٢,٣٪) يسكنون في مساكن تنحصر مساحتها بين (١٠٠ و ١٥٠ م٢)، أما مادة البناء فقد استخدمت مادة (اللبن، البلوك، البلوك مع الطابوق، الثرمستون، القصب)، فضلاً عن مواد أخرى استخدمت نظراً لضعف المستوى الاقتصادي، وتتميز مساكن هذا الإقليم بسيادة نمط الطابق الواحد. وأغلب شوارع هذا النمط غير معبدة، وأكثر مساكنها تم بناؤها بصورة عشوائية ذات مساحة صغيرة تراوح بين (١٠٠ و ١٥٠) م٢، كما أن أحياءها تعاني النقص الحاد من وجود الخدمات المجتمعية

كالمدارس الثانوية والمراكز الصحية، وتكاد تكون شوارعها متقطعة في فصل الشتاء، أما نوع الأسرة السائدة فقد كشفت الدراسات الميدانية عن تعادل نسبة الأسر الممتدة مع الأسر النووية، ويعود ذلك إلى زيادة تشظي الأسر الممتدة إلى أسر عدة (السهلاني، ٢٠٠٩م، ص ٧٢).

أما الأحياء التي تنخفض فيها نسبة الجريمة فهي التي تصنف ضمن إقليم الطموح كما هو الحال بالنسبة إلى حي أور، ويقصد به الأحياء السكنية التي يطمح الساكن لإيجاد سكن فيها. ويتحدد إقليم الطموح بتوفير المطالب السكنية التي تؤثر في عملية اختيار هذا الإقليم، وهي البيئة الاجتماعية وخصائص المنزل الذاتية(السعدي،١٩٩٠م، ص ٢٠٣)، وتنخفض الجريمة أيضاً في الإقليم الانتقالي جيد النوعية كما هو الحال بالنسبة إلى الإسكان الصناعي والثورة وسومر وأريدو والشعلة والصالحية (السهلاني، المرجع السابق، ص ٦٠).

من المؤكد أن التفاوت في الطبقات ينعكس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع، ويتحدد ذلك في ضوء مقدار الدخل وطبيعة المهنة والمستوى التعليمي والمستويات الفكرية والذهنية والبدنية، وكل ذلك يسهم في خلق طبقات متباينة أساسها اختلاف مستوى الدخل؛ حيث نجد أن هناك زيادة لدى البعض وانخفاضاً لدى البعض الآخر؛ مما يعد دافعاً قوياً يسهم مع باقي الخصائص الأخرى في تحديد الكثير من القرارات التي يتخذها الناس، فحي التضحية الذي احتل المرتبة الأولى في مستوى الجريمة اقترن ذلك مع انخفاض المستوى الاقتصادي وارتفاع نسب الأمية التي تصل إلى (٣١,٩٪) من إجمالي سكان الحي (شنان، ٢٠٠٤م، ص ٩٣).

ويمكن تقسيم المدينة إلى أقاليم سكنية عدة – (السهلاني، المرجع السابق، ص ٥٢)، كما يتضح من (الشكل ٤) – هي:

١ – الإقليم الراقي: ويشتمل على حي أور. وقد تم الاكتفاء بحي واحد ليمثل النمط الراقي؛ نظراً لكونه أكبر الأحياء السكنية في مدينة الناصرية؛ إذ يشغل مساحة تقدر بـ ٢٩٩ هكتاراً؛ أي بنسبة ١٠,٣٪ من إجمالي

مساحة المدينة البالغة ٢٨٩١ هكتاراً، علماً بأن مساحة حي أور والمدينة تم تحديدها من قبل الباحث بالاستعانة بجهاز GPS Aric view,3.3.

٢ – الإقليم جيد النوعية ويشتمل على الأحياء الآتية: (الصالحية، الثورة، سومر، الشعلة، الشهداء، الإسكان الصناعي، الشموخ).

٣ – الإقليم متوسط النوعية (الصدر، أريدو، الشرقية).

٤ – الإقليم منخفض النوعية، ويضم كلاً من حيي (المنصورية والتضحية).

ولمعرفة طبيعة العلاقة كما يعرضها (الجدول ١) الآنف الذكر، نحصل على ارتباط معنوي بين نسب السكان ونسب وقوع الجريمة. وعند استخدام معامل ارتباط الرتب لسيبرمان Spearman Correlation، الذي تم استخراجه وفقاً للصيغة الإحصائية التالية:

$$1 - \frac{6^{*} \text{مج } (ق2)}{ن(ن2 - 1)}$$

حيث إن مج ق = مجموع الفرق بين مستوى الأنماط (الأقاليم السكنية) لإقامة مرتكبي الجرائم ونسبة الجرائم المرتكبة (السماك والعزاوي،٢٠١٠م، ص:٢٥١). فإنه أشار إلى + ٠,٢٢ وهي علاقة إيجابية لكنها ضعيفة نوعاً ما وهو أمر يعود إلى حقائق عدة، التمس الباحث وجودها من خلال معرفته بطبيعة التركيب الاجتماعي والاقتصادي لسكان المدينة، ولاسيما أن البلد يمر بظرف استثنائي طارئ؛ مما خلف حالة من الحراك السكني بين الطبقات الفقيرة بصورة فجائية؛ مما أدى إلى حصول تمازج بين التركيبة السكانية للمدينة، وجعل البعض يتخذون مقر إقامتهم ضمن الأقاليم الراقية أو جيدة النوعية.

تباين مستويات الجريمة بحسب أشهر السنة:

لا يخفى على المتتبع أن هناك علاقة وثيقة للمناخ بنشاط الإنسان وسلوكياته ومزاجه العام، وعلى الرغم من وجود عوامل متعددة، منها خارجية وأخرى داخلية، تؤثر بصورة منفردة أو مجتمعة في نشاط الإنسان وراحته فإن للمناخ تأثيره المباشر والمهم في حياة الفرد من جميع النواحي المعيشية، بل

يعد أهم عامل يؤثر في وجوده وسلوكه وعاداته ونظام حياته العام ونوعية غذائه وملابسه (سفاح، ١٩٧٦م، ص ١٨١)، وبمعنى آخر تؤثر الحالة الجوية في راحة الإنسان وسلوكه وقدرته الإنتاجية، فمن الحقائق العلمية الواضحة أن الحالة الجوية السائدة في أي مكان تؤثر تأثيراً مباشراً في راحة الإنسان وسلوكه أكثر من عوامل البيئة الأخرى التي يتفاعل معها، علماً أن مفهوم الراحة المناخية للإنسان مفهوم نسبي مختلف بحسب الأشخاص والأوقات.

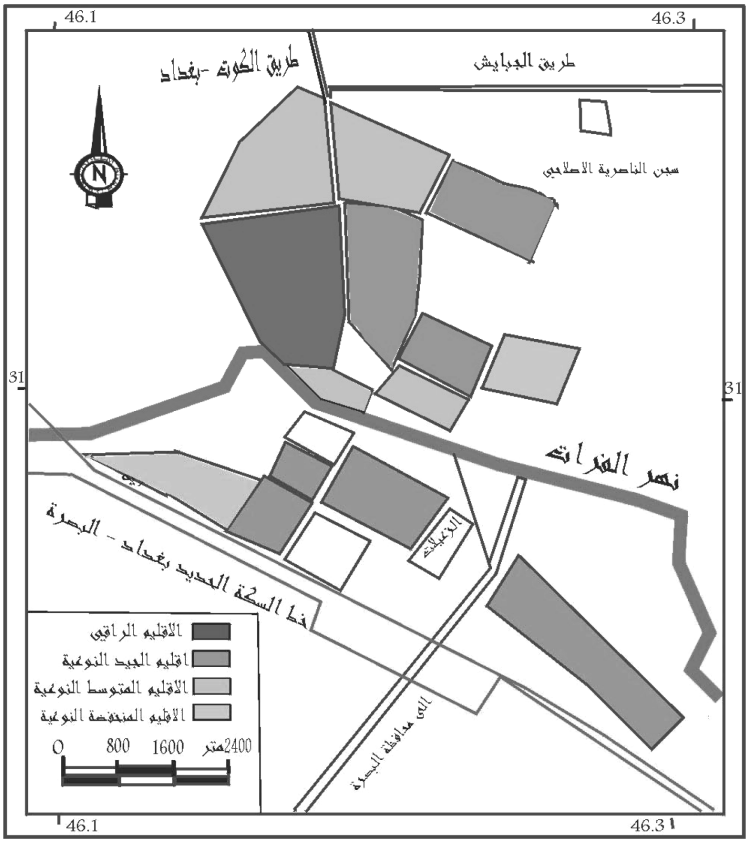

المصدر: بالاعتماد على الشكل (١).

الشكل (٤) – الأقاليم السكنية في مدينة الناصرية

ويعرف المناخ غير المريح بأنه المناخ الذي يشعر فيه الإنسان بالإرهاق والتعب والانزعاج نتيجة ارتفاع الحرارة المصحوبة بالرطوبة العالية أو البرودة الشديدة المصحوبة بالرياح السريعة. أما المناخ المريح فهو المناخ المثالي من حيث الحرارة والرطوبة وسرعة الرياح وغيرها من عناصر المناخ الأخرى، التي تجعل الإنسان يشعر بالراحة من الناحية المُناخيَّة من دون استخدام أي وسيلة من وسائل التدفئة أو التبريد الاصطناعية، ونتيجة لذلك اهتمت الدراسات المُناخيَّة الحديثة بأثر المناخ في راحة الإنسان الحرارية وتأثيرها على سلوكياته واستجاباته. (الشلش، ١٩٨٦م، ص ١٥٦).

إن مؤشرات الراحة المُناخيَّة في مدينة الناصرية تشير إلى أن الظروف المناخية تقع خارج حدود الراحة إلا في أشهر قليلة من السنة، ومن خلال تطبيق مؤشر سنجر – أحد المؤشرات ذات العنصرين المناخيين (المركبة) – على منطقة الدراسة لتحديد راحة الإنسان أشارت النتائج إلى أن أشهر (كانون الأول، كانون الثاني، تشرين الثاني، شباط، آذار) هي ضمن المُناخ المريح (راحة نسبية)، أما شهر نيسان فهو الشهر الوحيد الذي تتوافر فيه راحة مثالية، وأما باقي الأشهر (أيار، حزيران، تموز، آب، أيلول، تشرين الأول) فهي تندرج ضمن المُناخ غير المريح للإنسان. (البدري، ٢٠١٢م، ص ١٣٦).

تتميز منطقة الدراسة باستلامها كميات كبيرة من الإشعاع الشمسي؛ إذ يبلغ المعدل السنوي له ٤٥٣,٦ ملي واط/سم٢ (الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية، ٢٠٠٩م)، ويبلغ المعدل السنوي لساعات السطوع النظري أكثر من ١٢ ساعة/ يوم. أما المعدل السنوي لساعات السطوع الفعلي فتبلغ ٨,٢ ساعات، وهو يقل عن معدل السطوع النظري بسبب وجود قطع السحب والغبار، ومن ذلك يتضح أن مدينة الناصرية تستلم كمية كبيرة من الإشعاع الشمسي ولا سيما في فصل الصيف؛ مما يزيد من الشعور بعدم الراحة والانزعاج (الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية، ٢٠١٠م)، وبهذا فالمحافظة تقع ضمن المناخ

الصحراوي؛ حيث يشاهد التطرف الواضح في درجات الحرارة (السعدي، ٢٠٠٩م، ص ٦٨).

ومن خلال ملاحظة المعطيات الحرارية المثبتة في (الجدول: ٢) الذي يوضح المعدل الشهري والسنوي ومعدلات درجات الحرارة العظمى والصغرى لمراحل زمنية مختلفة (١٩٨١ –٢٠١٠م)، يتضح أن معدلات درجات الحرارة ترتفع بشكل تدريجي ابتداءً من شهر نيسان، ومع اقتراب فصل الصيف تزداد درجات الحرارة؛ حيث سجل المعدل السنوي لدرجة الحرارة العظمى ٣٢,٦ درجة مئوية، ومع قدوم فصل الصيف الحار بلغت درجة الحرارة في شهر نيسان ٣٢ درجة مئوية، وتبدأ بالارتفاع في شهر أيار لتصل إلى ٣٩ درجة مئوية، و٤٣,٢ درجة مئوية في شهر حزيران، وتصل إلى أعلى قيمة لها خلال شهري تموز وآب بمعدل ٤٥,٣ درجة مئوية، ٤٥,٤ درجة مئوية على الترتيب، وتبدأ درجة الحرارة بالانخفاض التدريجي بعد شهر آب لتصل إلى ٤٢,٢ درجة مئوية في شهر أيلول، ثم تبدأ بالانخفاض مع قدوم فصل الشتاء لتصل خلال شهري تشرين الأول، وتشرين الثاني إلى ٣٥,٧ درجة مئوية و٢٦ درجة مئوية لكل منهما، ويصل الانخفاض إلى ١٩,٥ درجة مئوية خلال شهر كانون الأول، ويسجل شهر كانون الثاني أدنى قيم الانخفاض في درجات الحرارة (١٧,٤ درجة مئوية)، ويستمر الانخفاض خلال شهر شباط ليصل إلى ٢٠,٤ درجة مئوية، ثم يبدأ منحنى درجات الحرارة بالارتفاع مرة أخرى.

ويتضح من خلال معاينة (الجدول ٢) وبالاستعانة بالشكل (٥) أن هناك تبايناً واضحاً في مستويات الجريمة التي تبلغ ذروتها خلال فصل الصيف، وتحديداً في أشهر حزيران وتموز وآب، وتسجل هذه الأشهر أعلى مستوى لدرجات الحرارة تشهدها المحافظة.

وتظهر نتائج التحليل الإحصائي أن هناك فروقاً جوهرية بين أشهر السنة فيما يتعلق بمستويات الجريمة، وهي ما تظهر من خلال مربع كاي (chi-square)، والتي بلغت ١٨,٦٠٦، وبدرجة حرية ١١، وبمستوى دلالة ٥٪.

الجدول (٢)

المعدلات الشهرية والسنوية لدرجة حرارة الهواء الاعتيادية ودرجة الحرارة العظمى والصغرى لمحطة الناصرية للمدة (١٩٨١ – ٢٠١٠م)

الأشهر	معدلات درجات الحرارة الاعتيادية (درجة مئوية)	معدل درجات الحرارة العظمى (درجة مئوية)	معدل درجات الحرارة الصغرى(درجة مئوية)
كانون الثاني	١١,٥	١٧,٤	٦,٣
شباط	١٤,٣	٢٠,٤	٨,٣
آذار	١٩	٢٥,٧	١٢,٧
نيسان	٢٥,١	٣٢	١٧,٢
أيار – مايو	٣٠,٦	٣٩	٢٤
حزيران	٣٤,٧	٤٣,٢	٢٦,٧
تموز	٣٦,٧	٤٥,٣	٢٨,٦
آب	٣٦,٣	٤٥,٤	٢٨,١
أيلول	٣٣,١	٤٢,٢	٢٤,٦
تشرين الأول	٢٧,٣	٣٥,٧	١٩,٧
تشرين الثاني	١٩,٢	٢٦	١٢,٧
كانون الأول	١٣,٦	١٩,٥	٧,٩
المعدل السنوي	٢٥,١	٣٢,٦	١٨

المصدر: الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية، قسم المناخ، بيانات غير منشورة، بغداد، ٢٠١٠م.

ولاشك أن للارتفاع الكبير في درجة الحرارة أثره على الراحة الفسيولوجية للإنسان، وقد أثبت المختصون في هذا المجال أن ارتفاع الحرارة يجعل الإنسان أكثر ميلاً للانفعال وأكثر تسرعاً وانزعاجاً. إذ إن الشعور بالأجواء المناخية المريحة يعمل على خلق شعور بالاطمئنان والارتياح النفسي، وهو مايعرف بالراحة المناخية التي يقصد بها قابلية الفرد على تأدية جميع فعالياته الطبيعية في ضوء مناخ يتلاءم مع هذه الفعاليات دون ترك أي أضرار على قابليته (الشلش، ١٩٨٢م، ص ٤٧).

وقد أثبتت الدراسات أن جرائم العنف تكثر في أيام الحر لارتفاع إفرازات الأدرينالين (adrenaline)، وهو هرمون وناقل عصبي تفرزه الغدة الكظرية الواقعة فوق الكلية، وهو يعمل على زيادة نبض القلب وانقباض الأوعية الدموية، فضلاً عن كونه يؤدي إلى تحضير الجسم لحالات الكر والفر، ويكون إفرازه استجابة لأي نوع من أنواع الانفعال أو الضغط النفسي، كالخوف أو الغضب، ويؤدي أيضاً إلى نقص السكر الذي من شأنه رفع درجة التوتر.

الجدول (٣)

عدد الجرائم ونسبها المئوية في مدينة الناصرية بحسب أشهر السنة

الشهر	عدد الجرائم	النسبة المئوية٪	الشهر	عدد الجرائم	النسبة المئوية٪
كانون الثاني	١٤	٧	تموز	٢٥	١٢,٦
شباط	١١	٥,٦	آب	٢٤	١٢,١
آذار	١٢	٦	أيلول	١٧	٨,٦
نيسان	١٥	٧,٦	تشرين الأول	١٩	٩,٦
أيار	١٤	٧,١	تشرين الثاني	١٢	٦,١
حزيران	٢٤	١٢,١	كانون الأول	١١	٥,٦
–	–	–	**المجموع**	**١٩٨**	**١٠٠**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

وزارة العدل، جمهورية العراق، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي للأحكام الثقيلة والخفيفة، وحدة الاستقبال، آذار ٢٠١١م.

العلاقة بين حجم السكان ومستويات الجريمة:

اتجهت الدراسات السكانية الحديثة إلى بحث موضوعات تنموية واجتماعية متعددة ترتبط بالسكان وتوضح العلاقة بين متغيرين رئيسين. أما الدراسات السكانية المجردة فقد خفت وتيرتها في عالم يزخر بالمشكلات والتحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

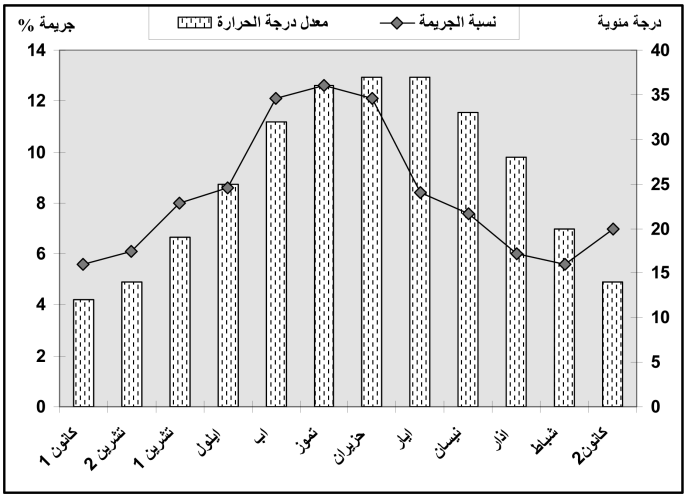

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدولين (٣، ٤).

الشكل (٥) – نسب الجريمة في مدينة الناصرية بحسب أشهر السنة

وتتباين كثافة السكان في مدينة الناصرية؛ فهناك أحياء تمثل مناطق كثافة عالية في المدينة، في حين تمثل أحياء أخرى مناطق كثافة منخفضة؛ أي أن توزيع السكان يتسم بعدم التوازن، وهذا يعني قلة السكان في منطقة من المناطق وكثرتهم في مناطق أخرى؛ لذا فقد تم اللجوء إلى مقياس إحصائي لتوضيح العلاقة بين مستويات الجريمة ونسب السكان في تلك الأحياء، وذلك من خلال طرح المستوى الذي تحتله المنطقة من الناحية السكانية من المستوى الذي تحتله المنطقة من حيث الناحية المدروسة، ويوضح الجدول (٤) والشكل (٦) تلك العلاقة، ومنهما يتضح أن حي الصالحية مثل المرتبة الأولى من حيث نسبة السكان وهي ١٣,٧١٪ من إجمالي سكان مدينة الناصرية، لكنه احتل المرتبة الرابعة في ترتيب الجريمة بنسبة ١٠,٨٩٪. أما المرتبة الثانية من حيث السكان فقد جاءت من نصيب حي سومر، في حين مثل هذا الحي المرتبة السادسة من حيث نسبة الجريمة (٧,٧٤٪).

أما حي السراي فقد جاء بالمرتبة الثالثة من حيث سكان مدينة الناصرية

بنسبة ٩,٩٧٪ من إجمالي سكانها، في حين مثل هذا الحي المرتبة الأولى في نسبة الجريمة (١٣,٨٪) من إجمالي الجريمة في المدينة). وتطابق الترتيب العام للجريمة مع الترتيب العام للسكان في كل من حي الثورة والإسكان والشموخ؛ حيث مثل الحي الأخير المرتبة الأخيرة في نسب السكان والمرتبة الأخيرة في نسب الجريمة أيضاً. ولإظهار الفجوة بين نسب السكان ونسب الجريمة واعتماداً على بيانات الجدول (٣) يمكن تقسيم أحياء مدينة الناصرية إلى فئتين رئيسيتين، كما يتضح من الشكل (٧).

- الفئة الأولى أشارت إلى السالب، ومثلها كل من أحياء التضحية والسراي والشهداء والصدر والشموخ والمنصورية والشرقية والإسكان؛ حيث بلغ الفرق بين نسب السكان والجريمة (-٥,٠٣، -٣,٨٣، -١,٧، -١,٥٨، -٠٩٢، -٠,٥٣، -٠,١٨، -٠,٢٧) على التوالي. وتبين أحياء هذا القسم أن نسب الجريمة أعلى من نسب السكان.
- الفئة الثانية أشارت إلى الموجب، وهي الأحياء التي تزداد بها نسب السكان على نسب الجريمة، وتمثل كلاً من سومر والصالحية وأريدو، بنسب بلغت على الترتيب (٣,٢٧، ٢,٨٢، ٢,٧، ٢,٢، ٢,١، ٠,٨٧).

الجدول (٤)

نسب السكان والجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

المنطقة	نسبة السكان٪	ترتيب نسب السكان	نسبة الجريمة ٪	ترتيب نسب الجريمة	الفرق بين النسب
الصالحية	١٣,٧١	١	١٠,٨٩	٤	٢,٨٢
الثورة	٥,٧٦	١٠	٣,٦٣	١٠	٢,١٣
الصر	٧,٨٦	٧	٩,٤٤	٥	-١,٥٨
أور	٤,٢٥	١١	٣,٣٨	١١	٠,٨٧
سومر	١١,٠١	٢	٧,٧٤	٦	٣,٢٧
أريدو	٨,٢٦	٦	٥,٥٦	٩	٢,٧
الشعلة	٩,٠٣	٥	٦,٧٧	٨	٢,٢٦

تابع / الجدول (٤)
نسب السكان والجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

المنطقة	نسبة السكان٪	ترتيب نسب السكان	نسبة الجريمة ٪	ترتيب نسب الجريمة	الفرق بين النسب
التضحية	٧,٠٧	٨	١٢,١	٢	٥,٠٣-
الشرقية	٦,٥	٩	٦,٧٧	٧	٠,٢٧-
السراي	٩,٩٧	٣	١٣,٨	١	٣,٨٣-
الشهداء	٩,٦٨	٤	١١,٣٨	١٢	٠,١٨-
الإسكان الصناعي	٣,٢	١٢	٣,٣٨	١٢	٠,١٨-
الشموخ	١,٥	١٤	٢,٤٢	١٤	٠,٩٢-
المنصورية	٢,١٣	١٣	٢,٦٦	١٣	٠,٥٣-
المجموع	**١٠٠**	-	**١٠٠**	-	-

- **المصدر:** من عمل الباحث بالاعتماد على:
وزارة العدل، جمهورية العراق، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي للأحكام الثقيلة والخفيفة، وحدة الاستقبال، آذار ٢٠١١م.

- الفرق بين النسب حسبت من قبل الباحث من خلال طرح نسب السكان من نسب الجريمة.

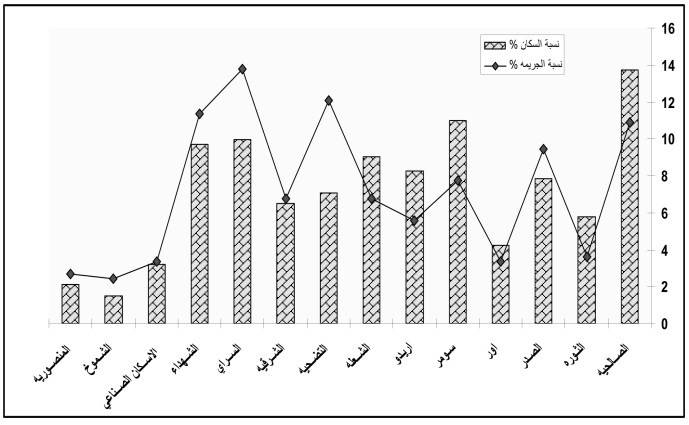

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (٣).

الشكل (٦) – العلاقة بين نسب السكان ونسب الجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

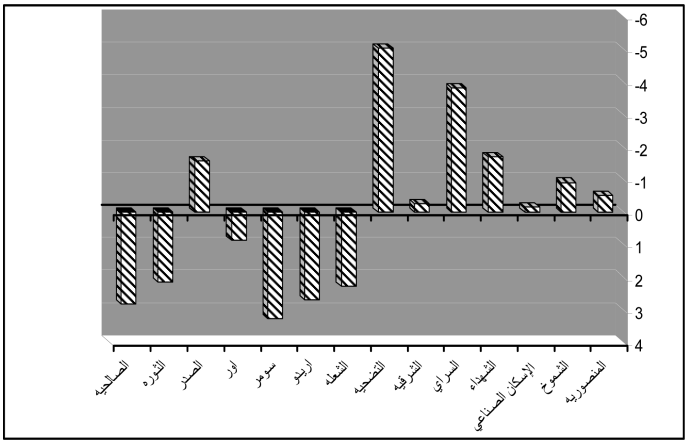

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (٣).

الشكل (٧) – الفرق بين نسب السكان ونسب الجريمة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

التباين المكاني بحسب نوع الجريمة:

من ملاحظة (الجدول ٥) وبالاستعانة بالشكل (٨) يتضح أن مستويات الجريمة قد ارتفعت فيما يتعلق بجرائم السرقة التي حازت ١٠٢ حالة سرقة لعام ٢٠١١م؛ أي بنسبة تقترب من ربع الجرائم التي شهدتها المدينة (٢٤,٧٪)، والسرقة من الجنح التي تشتمل على سرقة المساكن وسرقة المتاجر وسرقة السيارات وسرقة الماشية والسرقة بطريقة النشل. أما الجرائم المتعلقة بالمشاجرة والاعتداء فقد حازت المرتبة الثانية بعدد قدره ٦١ حالة؛ أي بنسبة ١٤,٨٪ من إجمالي الجرائم في المدينة، بينما جاءت الجرائم المتعلقة بالاحتيال والمخدرات والقتل بنسب متقاربة بلغت ١٤٪ لجريمتي الاحتيال والمخدرات و١٤,٣٪ لجريمة القتل.

وقد شهدت بعض الجرائم انخفاضاً واضحاً ولاسيما فيما يتعلق بجرائم الإرهاب التي لم تسجل سوى أربع حالات وبنسبة ٠,٩٧٪، وهو أمر يعود إلى أسباب متعددة، أبرزها التعايش السلمي لأبناء المدينة ويقظة الجهات المعنية والإجراءات الحازمة تجاه هذا النوع من الجرائم، علماً أن المدينة يقطنها المسلمون على اختلاف مذاهبهم والصابئة المندائيون وبعض المسيحيين. أما الجرائم

المتعلقة بالاختطاف والاغتصاب فهي الأخرى لم تسجل إلا نسباً وأعداداً متواضعة بلغت ٢,٧٪ و٤,٦٪ من إجمالي الجرائم في المدينة على التوالي، وهو أمر يعكس طبيعة المجتمع في المدينة، الذي تسوده الضوابط والمحددات العشائرية. والمستوى المنخفض لنوعية الجرائم سجلته جريمة "التسليب"؛ حيث سجلت المدينة ثماني حالات فقط؛ أي بنسبة ١,٩٣٪ من إجمالي الجرائم، وهذا الانخفاض يعكس طبيعة الجريمة التي تحدث على الطرق الخارجية المنعزلة.

والملاحظ أن المجتمع العراقي عموماً ومحافظات جنوب العراق خصوصاً يسودها النظام القبلي الذي أخذ على عاتقه تسيير الأمور في المراحل الزمنية التي انعدم فيها القانون، ولاسيما المدة التي تلت عام ٢٠٠٣ إبان سيطرة القوات الأمريكية على البلاد، ولا يقتصر الأثر القبلي على أرياف المدينة بل إن الجانب العشائري له وجود واضح في المدن التي يعود أغلب ساكنيها إلى أصولهم العشائرية، وعلى الرغم من أن الدولة في العراق قد حلت محل القبيلة كوحدة سياسية فإن المظهر العام للمناطق العراقية هو النظام القبلي بشكل واضح، ومن الطبيعي أن يتضح البعد القبلي في الأرياف بشكل أوضح مما هو الحال في المدن.

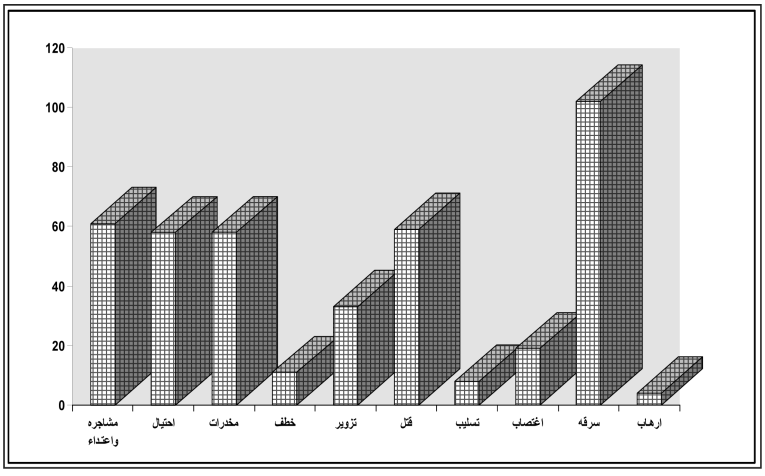

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٥).

الشكل (٨) – تباين مستوى الجريمة بحسب نوعها

الجدول (٥)

التوزيع الجغرافي للجرائم في مدينة الناصرية بحسب المنطقة ونوع الجريمة لعام ٢٠١١م

المنطقة	إرهاب	سرقة	اغتصاب	تسليب	قتل	تزوير	خطف	مخدرات	احتيال	مشاجرة واعتداء	العدد الكلي	جريمة / عشرة آلاف نسمه
الصالحية	٠	١١	١	٢	٨	٠	٢	١٠	١٠	١	١٥	٨,٤
الثورة	١	٤	١	٠	٣	٠	٠	٣	٢	١	١٥	٦,٦٩
الصدر	٠	١٠	٠	٠	٧	١	٠	٨	٧	٦	٣٩	١٢,٧
أور	٠	٥	٠	٠	١	١	٠	٣	٣	١	١٤	٨,٤٧
سومر	١	٥	٠	٠	٦	٨	٣	٤	٢	٤	٣٢	٧,٤٧
أريدو	٠	٧	٤	٠	٤	٠	٠	٢	٣	٢	٢٣	٧,١
الشعلة	٠	٥	١	٠	٢	٦	١	٢	٧	٤	٢٨	٧,٧٩
التضحية	٠	١٨	٠	١	٧	٣	١	١٣	٤	٣	٥٠	١٨,١
الشرقية	٠	٦	٠	٠	٢	٣	١	٧	٣	٦	٢٨	١١
السراي	٠	٨	٤	٠	٩	٦	٢	٤	٧	١٧	٥٧	١٤,٦
الشهداء	٢	١٣	٦	٣	٥	٥	١	٢	٥	٥	٤٧	١٢,٤
الإسكان	٠	٦	١	٠	٣	٠	٠	٠	١	٣	١٤	١١,٢٢
الشموخ	٠	٢	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٥	١٠	١٧
المنصورية	٠	٢	٠	٢	١	٠	٠	٠	٣	٣	١١	١٣,٢
المجموع	**٤**	**١٠٢**	**١٩**	**٨**	**٥٩**	**٣٣**	**١١**	**٥٨**	**٥٨**	**٦١**	**٤١٣**	–
٪	٠,٩٧	٢٤,٧	٤,٦	١,٩٣	١٤,٣	٨	٢,٧	١٤	١٤	١٤,٨	١٠٠	–

والقبيلة رابطة اجتماعية مفيدة وضارة في آن واحد، فهي ضارة؛ لأنها وعاء للعشائرية (الفئوية)، وتعزز النزعة الإقليمية وتذكي نار العداوة والبغضاء؛ إذ إن الولاء يكون للقبيلة بالدرجة الأولى. ومن جهة أخرى توفر القبيلة الحماية الاجتماعية لأفرادها ولاسيما في المراحل الاستثنائية التي تمر بها بعض الدول، ومنها ما مر به العراق إبان الغزو الأمريكي؛ حيث ارتمى الفرد في أحضان القبيلة لتوفر له الأمن. وللعامل القبلي دور مهم في حلحلة الكثير من المشكلات وإبعادها عن تدخل الدولة؛ أي أن المشكلات يتم تجنبها أو حلها من خلال الحوار بين شيوخ العشائر وعقلاء القوم.

إن (الجدول ٥) يوضح التباين المكاني للجريمة بحسب الأحياء السكنية ونوع الجريمة، ومنه يتضح وجود اتجاه عام يتفق مع المجموع الكلي وإن كان هناك تباين بسيط. ويظهر أن منطقة السراي احتلت مرتبة متقدمة جداً في عدد الجرائم المتعلقة بالمشاجرة والاعتداء؛ إذ بلغت ١٧ حالة؛ أي بنسبة ٢٩,٨٪ من إجمالي الجرائم في هذا الحي، وهي أعلى نسبة للجرائم تسجل في منطقة السراي. وهو أمر طبيعي بالنسبة إلى المنطقة التي تحتل مكاناً في قلب المدينة القديمة، وتأوي الشرائح الاجتماعية غير المتجانسة، والعمال الذين قدموا إلى المدينة من أنحاء متفرقة وأغلبهم من العزاب، والشجارات بين السكان حالة تكاد تكون طبيعية ومعروفة عند الشعوب والمجتمعات، وتتفاقم حالات حدوثها وتكراراتها في مناطق معينة من المدينة ولاسيما القلب التجاري القديم للمدينة؛ حيث يكون التماس مباشراً بين شرائح اجتماعية غير متجانسة، أو فئات متعارضة في مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، أو متباينة في إرثها الاجتماعي والثقافي، وتحدث في المناطق التي تجذب العمال المهاجرين من مختلف أنحاء البلاد؛ مما يؤدي إلى معاناتها من التدني في السلم الاجتماعي الاقتصادي Filtering down. كما امتاز حي السراي بارتفاع عدد ونسبة الجرائم المتعلقة بالقتل والاحتيال والسرقة.

أما حي الصالحية فقد احتل مكانة متقدمة في جرائم الاحتيال والمخدرات وهي جنايات ترتبط بالمدنية وتعقيداتها، وحي الصالحية من الأحياء السكنية القديمة في مدينة الناصرية، وقد بلغت أعداد الجرائم لهذا النوع فيه ٢٠ جريمة؛ أي بنسبة ٤٤,٥٪ من إجمالي الجرائم في الحي.

وامتاز حي التضحية بارتفاع عدد الجرائم المتعلقة بالمخدرات التي تشتمل أيضاً على المتاجرة بالحبوب المخدرة. وقد بلغت ١٣ حالة؛ أي بنسبة ٢٦٪ من إجمالي الجرائم في حي التضحية.

وتصنف المخدرات تبعاً لشدتها وخطورتها إلى أنواع متعددة؛ فمنها المخدرات الكبرى مثل (الأفيون، المورفين، الكوكايين، الهيروين، الحشيش، البانجو)، وهناك المخدرات الصغرى الأقل خطورة ومعظمها من العقاقير المستخدمة كعلاج طبي مثل (المنبهات، المهدئات، المسكنات، المنومات، القات، والكوكا)، وهي مجموعة من العقاقير التي يتم تصنيعها من مركبات كيميائية، وتشمل العقاقير المنشطة والعقاقير المهلوسة، فضلاً عن عقار الترامادول Tramdol hydrochloric، وهي مجموعة العقاقير المسببة للهلوسة أو التي تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، فتحدث تغيرات نفسية تراوح بين الشعور بالاكتئاب الشديد أو النشوة والمرح، وتؤدي إلى تصورات خيالية لبعض الظواهر غير الموجودة (النجار،٢٠١٢م، ص: ٢٨) وينعدم تعاطي النوع الأول في مجتمع مدينة الناصرية؛ ربما لأن المحافظة ليست حدودية.

ويعد حي التضحية من الأحياء الحديثة التي أنشئت بسبب الهجرة من مناطق الأهوار المجففة في محافظة ذي قار، بل إن أكثر سكانها هم من المهاجرين الذين سبق لهم قضاء الجزء الأكبر من حياتهم في الأهوار، وهم بذلك أثروا وتأثروا بالمجتمع المستقبل لهم ونقلوا إليه الكثير مما يحملونه من عادات وتقاليد وإرث ثقافي وحضاري، فظهرت نتيجة لذلك ظاهرة (أريفة المدن Ruralization of Cities)، وقطعاً إن ما نراه اليوم في بعض المدن من عادات وتقاليد ومفردات* هي بالتأكيد لا تمت للحضرية بأي شكل من الأشكال، بل هي تقاليد وعادات ومفردات قبلية نقلها سكان الأهوار والأرياف إلى المدن المحاذية للأهوار، وإذا كانت هذه العادات تتلاءم مع بيئة الأهوار فإنها لا تتفق مع قوانين المدينة وسلوكياتها (الزيادي، ٢٠١١م، ص ٢٥٠).

* من تلك المفردات (العطوة والدكة والكوامة والعراضة والفزعة والحشم والفصل والسودة وطيحة العكال....إلخ). وهي مفردات لم يكن لها وجود في المجتمع الحضري لمدينة الناصرية قبل اشتداد تيارات الهجرة الريفية والهجرة من الأهوار في تسعينيات القرن المنصرم ولاسيما بعد جريمة تجفيف الأهوار التي قام بها النظام السابق.

وتعتبر منطقة الأهوار العراقية أكبر نظام بيئي من نوعه في الشرق الأوسط، وهي ذات أهمية كبرى من النواحي البيئية والثقافية؛ حيث تعتبر تراثاً إنسانياً لا نظير له. وكانت مساحة الأهوار المغمورة بالمياه في جنوب العراق نحو ٢٠ ألف كيلو متر مربع في سبعينيات القرن الماضي، وقد تقلصت المنخفضات المائية في عهد النظام السابق بعد أن جرى تحويل مجاري الأنهار عنها بنحو ٩٠٪ فأصبحت هذه الحضارة الممتدة لخمسة آلاف سنة مهددة بالفناء (جمهورية العراق، ٢٠٠٦م، ص ٨٢).

جرائم النساء:

لم يشذ مجتمع مدينة الناصرية عن غيره من المجتمعات العربية التي تنخفض فيها نسب جرائم النساء إلى درجة كبيرة مقارنة بجرائم الرجال؛ ففي الجزائر ترتكب جريمة واحدة للإناث مقابل ٢٧٤٤ جريمة يرتكبها الذكور، وهي النسبة نفسها تقريباً في المغرب وتونس، وفي مصر بلغت نسبة الجرائم التي ترتكبها الإناث ٥٪ إلى إجمالي الجرائم التي ترتكب سنوياً، أما جرائم النساء على مستوى العالم فتشهد هي الأخرى انخفاضاً لكن ليس بمستويات الدول العربية، ففي الولايات المتحدة يبلغ عدد الذين يقبض عليهم سنوياً من مرتكبي الجرائم عشرة أمثال من يقبض عليهن من الإناث، أما في الدنمارك فقد بلغت نسبة النساء المجرمات إلى إجمالي المجرمين ١٤٪. وفي بلجيكا بلغ عدد جرائم الذكور ٢٤٢ مرة بعدد جرائم الإناث (الساعاتي، ١٩٨٦م، ص٢١).

وللتدليل على انخفاض نسب جرائم النساء فإن (الجدول ٦) يعرض أعداد ونسب جرائم القتل والسرقة في مدينة الناصرية خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م، ومنه يتضح أن عدد جرائم القتل للنساء بلغت ٢٢ جريمة؛ أي بنسبة ٥,٤٪ مقابل ٣٨٩ جريمة للذكور؛ أي بنسبة ٩٤,٦٪ من إجمالي جرائم القتل المسجلة في المدينة للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م وهي السنوات التي توافرت عنها البيانات، مع وجود تباين زمني بسيط؛ حيث بلغت نسب جرائم القتل لدى النساء حدها الأعلى عام ٢٠٠٩م.

أما جرائم السرقة المتعلقة بالنساء فقد سجلت ٢٨ حالة؛ أي بنسبة ٢,٤٪، في

حين بلغت حالات جرائم السرقة للذكور ١١٥١ حالة؛ أي بنسبة ٩٧,٦٪ من إجمالي جرائم السرقة للمدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م. علماً أن هناك تبايناً خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٢م؛ إذ بلغت جرائم السرقة أعلى حد لها عام ٢٠٠٩م بنسبة ٣,٥٪ من إجمالي جرائم السرقة في المدينة، وعلى الرغم من وجود تباين طفيف فإن الاتجاه العام لجرائم السرقة عموماً يشير إلى انخفاضها لدى الإناث مقارنة بالذكور.

وكشفت الدراسة الميدانية أن دور المرأة في جرائم السرقة هو التحريض والمساندة وتقديم المعلومات عن المجني عليه أو المراقبة في أثناء التنفيذ أو تضليل رجال الشرطة والتستر على الجناة، ولم يكن للمرأة دور مباشر في جرائم السرقة. كما كشفت الدراسة الميدانية أن نصف السجينات هن من العائدات إلى الجريمة. ويمكن التماس سبب عودة بعض السجينات للجريمة من خلال نظرية الوصم الإجرامي التي ترى أن الأفراد يرتكبون السلوك الإجرامي نتيجة رد فعل المجتمع نحوهم وأن مايؤدي إلى العودة للجريمة مرة أخرى هو الكيفية التي يعامل بها الآخرون مرتكب الجريمة (التويجري، ٢٠١١ م، ص ٢١٨).

الجدول (٦)

جرائم القتل والسرقة المسجلة في مراكز الشرطة بمدينة الناصرية بحسب الجنس للمدة من ٢٠٠٨ -٢٠١٢م

السنة	ذكور	٪	إناث	٪	ذكور	٪	إناث	٪
٢٠٠٨	٩٨	٩٨	٢	٢	١٧٣	٩٩,٤	١	١,٦
٢٠٠٩	٧٠	٩٢,١	٦	٧,٩	٢٢٠	٩٦,٥	٨	٣,٥
٢٠١٠	٧٦	٩٥	٤	٥	٢٠٤	٩٩,٠	٢	١
٢٠١١	٥٩	٩٢,١	٥	٧,٩	٢٢٠	٩٧,٣	٦	٢,٧
٢٠١٢	٨٦	٩٤,٥	٥	٥,٥	٣٣٤	٩٦,٨	١١	٣,٢
المجموع	**٣٨٩**	**٩٤,٦**	**٢٢**	**٥,٤**	**١١٥١**	**٩٧,٦**	**٢٨**	**٢,٤**

المصدر: وزارة الداخلية، جمهورية العراق، مديرية شرطة ذي قار، قسم الإحصاء، ٢٠١٣ م، بيانات غير منشورة.

تصنيف الجناة بحسب الفئات العمرية:

يعد التركيب السكاني من أهم العوامل الديموغرافية وأوسعها تأثيراً في الخصائص الديموغرافية للسكان، فضلاً عن ذلك يتأثر التركيب السكاني بالعديد من المؤثرات السكانية كالزيادة الطبيعية للسكان، المتمثلة بالفرق بين الولادات والوفيات والزيادة غير الطبيعية المتمثلة بالهجرة (الزيادي، ٢٠٠٨م، ص ١٢٠).

وقد جرت العادة في الدراسات السكانية أن يقسم السكان إلى ثلاث فئات؛ هي: فئة صغار السن دون ١٥ سنة، وفئة متوسطي السن ١٥ – ٦٤ سنة، وفئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر (الخفاف، ١٩٨٦م، ص ٣٢٥)، ويرى الباحث أن التقسيم السابق لا يبين الحقائق الاجتماعية المتعلقة بالجريمة بصورة دقيقة؛ لذا تم الاعتماد على التقسيم العشري للجناة، وبحسب ما يتضح من الجدول (٧) والشكل (٩).

من خلال الجدول المذكور آنفاً يتضح أن الفئة العمرية ٢١–٣٠ هي الفئة التي سجلت المستوى الأعلى للجريمة بنسبة قدرها ٤٣,١٪ من إجمالي الفئات العمرية، وتمثل هذه الفئة مرحلة المراهقة؛ فتكون أكثر اندفاعاً لارتكاب الجريمة ولاسيما المشاجرة والسرقة، وقد بلغت أعداد الجريمة ضمن هذه الفئة ٨٨ حالة. وتقع هذه الفئة ضمن فئة متوسطي العمر (١٥ – ٦٤)، وهي الفئة المنتجة أو النشطة اقتصادياً، ويقع على عاتقها إعالة باقي الفئات، وهناك من يقسمها إلى فئة البالغين الشباب (١٥ – ٣٤) سنة والبالغين الكبار (٣٥ – ٦٤ سنة). أما المرتبة الثانية فقد جاءت من نصيب الفئة العمرية الأولى (أقل من ٢٠ سنة)، وبنسبة قدرها ٣٠,٤٪. وتمثل هذه الفئة قاعدة الهرم السكاني وتتميز بكونها مستهلكة وغير منتجة في الغالب، ويمتاز المجتمع في محافظة ذي قار بدور الفتوة وهو ما يدلل عليه تركز نسبة كبيرة ضمن فئات العمر الصغيرة فضلاً عن ارتفاع مستوى الخصوبة (الزيادي، ٢٠١٠م، ص ١٠٩). وارتفاع نسب الجريمة ضمن هذه الفئة يشير إلى ارتفاع نسبة عمالة الأطفال وازدياد ظاهرة التسرب من المدارس في مدينة الناصرية. وانخفضت نسبة الجرائم وعددها بالنسبة للفئات العمرية (٤١–٥٠) و(٥١–٦٠) و(٦٠ سنة فأكثر)؛ حيث أخذت تلك النسب منحنى تنازلياً؛ إذ بلغت نسبة الجرائم لهذه الفئات ٣,٩٪ و ٣,٤٪ و٢,٤٪ على التوالي.

ومن خلال تحليل معطيات (الجدول ٧) يتضح أن هناك فروقاً بحسب الفئات العمرية للجناة؛ حيث بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة (١٧٤,٨٨٢) وبدرجة حرية (٥) ومستوى دلالة (٠,٠٥)، وهذا يعزز ما ذكر آنفاً من أن الجرائم تنخفض تدريجياً بالنسبة للفئات العمرية المتقدمة، وهذا الانخفاض التدريجي يعكس ارتفاع مستوى النضج الفكري والعاطفي للفرد بتقادم العمر.

الجدول (٧)

التركيب العمري للجناة بحسب فئات السن العريضة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

العمر	أقل من ٢٠	٢١–٣٠	٣١–٤٠	٤١–٥٠	٥١–٦٠	٦٠ سنة فأكثر	المجموع
العدد	٦٢	٨٨	٣٤	٨	٧	٥	٢٠٤
النسبة	٣٠,٤	٤٣,١	١٦,٧	٣,٩	٣,٤	٢,٤	٪١٠٠

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة التي وزعت في آذار ٢٠١١م.

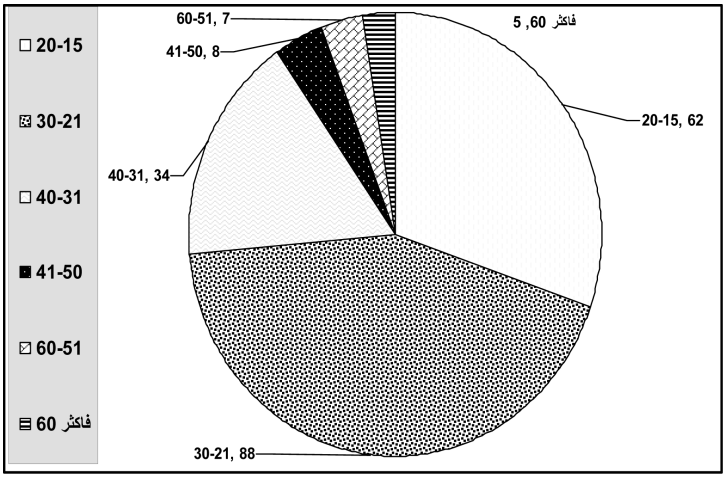

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (٧).

الشكل (٩) – التركيب العمري للجناة بحسب فئات السن العريضة في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

تصنيف الجناة بحسب الحالة التعليمية:

إن البناء الفكري للإنسان يعد من أصعب المسؤوليات وأهمها؛ لأنه ينقل الإنسان من مرحلة حضارية إلى أخرى، وهو مفتاح إحساسه بإنسانيته ووجوده، وهو الذي يؤطر ملامح شخصيته ويحدد موقفه من كل ما يحدث حوله (العمر، ٢٠٠١م، ص ٦٨)، ولاشك أن التعليم يعد أهم ركائز التنمية البشرية وأبرز مؤشراتها، فضلاً عن كونه حجر الأساس لتقدم الشعوب ورقيها.

يتكون السلم التعليمي في العراق من ثلاث مراحل قبل التعليم الجامعي، هي المرحلة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية بنوعيها الأكاديمي والمهني. وتكون فيها إلزامية التعليم سارية على الأطفال في سن (٦-١١ سنة) لكلا الجنسين، وتكون الدراسة فيها ست سنوات بموجب القانون. والدراسة الابتدائية تبدأ من الصف الأول إلى الصف السادس الابتدائي، وتقدم خدماتها للأطفال الذين تراوح أعمارهم بين (٦-١١ سنة)، في حين تبدأ الدراسة المتوسطة من الصف الأول المتوسط إلى الصف الثالث المتوسط، من عمر (١٢-١٤ سنة)، أما الدراسة الإعدادية فتعد حلقة الوصل بين التعليم الابتدائي والمتوسط من جهة والتعليم الجامعي من جهة أخرى؛ إذ تبلغ مدة الدراسة فيها (٣) سنوات، ويكون عمر الدارسين فيها بين (١٥و١٧) سنة. ويقسم إلى الفرعين العلمي والأدبي فضلاً عن الفروع المهنية.

ويتضح جلياً من خلال الجدول (٨) والشكل (١٠) أن ثلاثة أرباع الجرائم المسجلة في مدينة الناصرية هي من نصيب الفئات الأمية* وشبه الأمية (يقرأ

* الشخص الأمي هو الذي لا يعرف القراءة والكتابة بأي لغة حتى لو كان يستطيع القراءة فقط. أو الذي قدرته على الكتابة لا تتعدى كتابة الأرقام أو اسمه أو حتى مجموعة عبارات مختزنة في الذاكرة. المصدر:
Shryock, H.S. (1975). The Methods and Materials of Demography, 3rd. print, U.S.Bureau of the Census, Washington D.C, P 325.

ويكتب، خريج ابتدائية). في حين توزع الربع الباقي من الجرائم المسجلة على الفئات الأخرى: خريجي المتوسطة بنسبة ١٣٪ وخريجي الإعدادية ٥٪، في حين سجل مستوى الدبلوم وذوو المؤهل الجامعي نسبة ٧٪ من إجمالي نسبة الجريمة في مدينة الناصرية، وربما يعود الارتفاع الطفيف في نسبة الجريمة للفئة الأخيرة إلى ارتفاع أعداد خريجي المعاهد والجامعات وتزايد أعدادهم سنة بعد أخرى بسبب عدم وجود فرص العمل في المدينة.

ويوضح الجدول (٨) أعداد الجرائم في كل حي تبعاً للحالة التعليمية، ومنه يتضح أن تلك الأعداد لم تختلف في واقعها عن الاتجاه العام الذي اتخذه المجموع العام لتلك الجرائم؛ أي أن هناك تركزاً واضحاً للجرائم ضمن الفئات غير المتعلمة، وهو أمر يظهر بجلاء من خلال معاينة الجدول السابق دون الحاجة إلى وسيلة إحصائية لبيانه.

تصنيف الجناة بحسب مستوى البطالة (يعمل/عاطل عن العمل):

تتكون القوى العاملة من المشتغلين (The Employed) والعاطلين (The Unemployed)، (علي، ١٩٨٨م، ص ٣٣٠)، والعاطل هو الإنسان الذي يملك القدرة والاستعداد والرغبة في العمل ويبحث عن عمل لكنه لا يجده (أحمد، ١٩٧٥م، ص ١٣). وتنشأ البطالة نتيجة لعجز النظام الاقتصادي في تحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة المحلية في أحد القطاعات الاقتصادية. وتقسم البطالة إلى عدة أنواع، منها: البطالة المقنعة والموسمية والدورية، والبطالة الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والبطالة الكلية. وقد بلغ متوسط معدل البطالة في البلدان المتقدمة ٨,٦ ٪ في عام ٢٠١١م، وترتفع معدلات البطالة بين الشباب (١٥-٢٤ سنة) لتكون أعلى من الأفواج الأخرى من قوة العمل في معظم دول العالم (United Nations publication, 2012).

الجدول (٨)
عدد الجرائم في مدينة الناصرية بحسب المستوى التعليمي لعام ٢٠١١م

المنطقة	أمي	ابتدائية	متوسطة	إعدادية	دبلوم / جامعي فأكثر
الصالحية	١٦	١٧	٢	٥	٦
الثورة	٣	٧	٢	٠	٣
الصدر	١٦	١٢	٧	٢	١
أور	٣	١٠	١	٠	٠
سومر	٧	١٦	٤	١	٥
أريدو	١٠	٩	٤	٠	٠
الشعلة	٥	١٠	٨	٢	٤
التضحية	٢٥	١٣	٥	٤	٢
الشرقية	٥	١٥	٣	٣	٢
السراي	١٥	٢٥	١٠	٥	٣
الشهداء	٢٠	٢٠	٤	٢	١
الإسكان الصناعي	٧	٧	٠	٠	٠
الشموخ	١	٦	٣	٠	٠
المنصورية	٢	٦	٢	٠	٠
المجموع	**١٣٥**	**١٧٣**	**٥٥**	**٢٢**	**٢٧**
النسبة المئوية	**٣٣٪**	**٤٢٪**	**١٣٪**	**٥٪**	**٧,٠٠٪**

المصدر: الباحث بالاعتماد على:

وزارة العدل، جمهورية العراق، دائرة الإصلاح العراقية، سجن الناصرية الإصلاحي للأحكام االثقيله والخفيفة، وحدة الاستقبال، آذار ٢٠١١م.

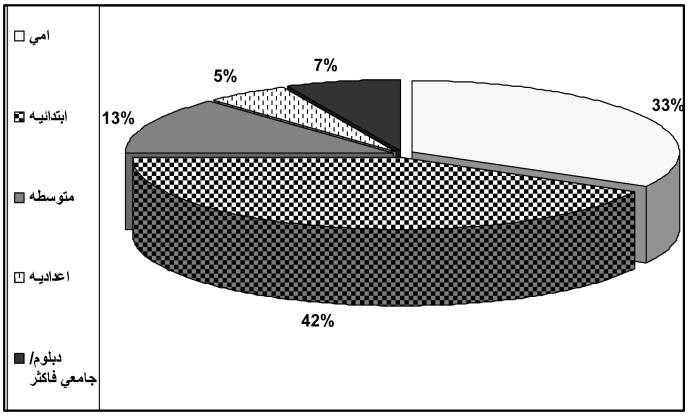

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (٨).

الشكل (١٠) – نسبة الجرائم في مدينة الناصرية بحسب المستوى التعليمي لعام ٢٠١١م

استحوذت محافظة ذي قار على أعلى المعدلات وبنسبة ٢٨٪ عام ٢٠٠٧م، وأغلب هذه النسبة تستحوذ عليها مدينة الناصرية، ولعل غياب الأمن وعجز مشاريع إعادة الإعمار عن توليد فرص عمل جديدة، وانخفاض تخصيصات الإنفاق الاستثماري من إجمالي النفقات العامة، وغياب الاستثمار الأجنبي المعزز لمبدأ تشغيل قوة العمل الوطنية، وعدم فاعلية المنح والقروض الخارجية باتجاه توليد فرص عمل. جميعها تعد حزمة من العوامل ذات التأثير المتبادل في رفع معدلات البطالة (خطة التنمية الوطنية للمدة، ٢٠١٢م، ص ٣٧).

ومجتمع مدينة الناصرية لم يشذ عن القاعدة التي تربط بين ارتفاع نسب الجريمة وارتفاع نسب البطالة؛ إذ يتبين من (الجدول ٩) و(الشكل ١١) أن ١٢٣ من الجناة هم من العاطلين عن العمل؛ أي بنسبة ٦٢٪ من إجمالي العينة، في حين شكل الجناة الذين يمتلكون فرصة عمل ما مجموعه ٧٦ شخصاً؛ أي بنسبة ٣٨٪ من إجمالي العينة. ومن المؤكد أن نسبة الجريمة بالنسبة للذين يملكون فرص عمل تختلف بحسب نوع المهنة أو النشاط الاقتصادي، لكن عدم وجود البيانات الكافية قد حال دون تناولها دراسة وتحليلاً.

الجدول (٩)

نسب الجريمة في مدينة الناصرية بحسب النشاط الاقتصادي للجناة لعام ٢٠١١م

النشاط الاقتصادي	العدد	النسبة المئوية
يعمل	٧٦	٣٨
عاطل عن العمل	١٢٣	٦٢
المجموع	**١٩٩**	**١٠٠**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة التي وزعت في آذار ٢٠١١م.

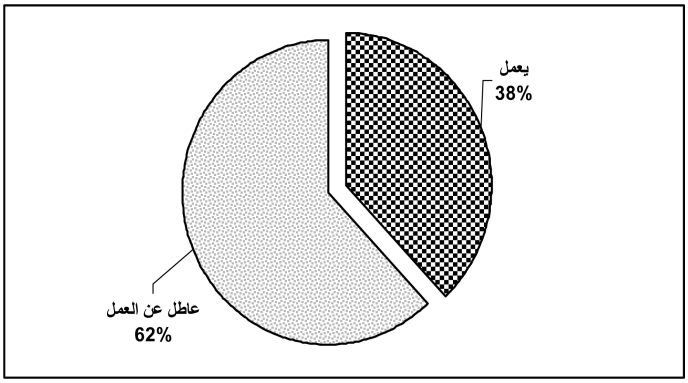

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (٩).

الشكل (١١) – نسب الجريمة بحسب النشاط الاقتصادي في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

تصنيف الجناة بحسب الحالة الاجتماعية:

يمكن اعتبار الوضع الاجتماعي للفرد أحد أسباب السعادة الفردية، ولهذا تتأثر مصلحة أي مجتمع إلى حد بعيد بنسب السكان المتزوجين الذين يعيشون في بيت الزوجية، وبنسب المنفصلين أو المطلقين أو الأرامل (سهاونة، ٢٠٠٧م، ص ١٤٩)، وفي الوقت الذي يعد فيه الزواج مصدراً لتكوين الأسر فإن الطلاق والترمل سبب في هدم الأسرة وانحلالها (السعدي، ٢٠٠١م، ص ٧٩٥). أما الترمل فيعد من الظواهر التي ترتبط بالوفاة؛ لذا فإن انخفاض معدلات الوفاة يؤدي إلى انخفاض معدلات الترمل.

إن نظرة فاحصة في معطيات الجدول (١٠) وبالاستعانة بالشكل (١٢) تظهر بوضوح أن أكثر من نصف أفراد العينة هم من المتزوجين؛ حيث بلغ عددهم ١٠٤ وبنسبة ٥٢٪ من إجمالي العينة. في حين بلغ عدد العزاب ٨٩ من أفراد العينة؛ أي بنسبة ٤٥٪ من إجمالي العينة. ولم يسجل المطلقون سوى ثلاث حالات؛ أي بنسبة بسيطة بلغت ٣٪ من إجمالي العينة. ولم يسجل الأرامل أي عدد أو نسبة تذكر.

وعند تطبيق مربع كاي يلاحظ أن هناك فروقاً واضحة في نسب تصنيف الجناة بحسب الحالة الاجتماعية؛ حيث بلغت قيمة كاي المحسوبة ٨٤,٠١٠ وبدرجة حرية (٢) ومستوى دلالة (٠,٠٥).

الجدول (١٠)

نسب وأعداد الجرائم في مدينة الناصرية بحسب الحالة الاجتماعية للجناة

الحالة الاجتماعية	متزوج	أعزب	مطلق	أرمل	المجموع
العدد	١٠٤	٨٩	٦	٠	١٩٩
٪	٥٢٪	٤٥٪	٣٪	٠٪	١٠٠٪

المصدر: الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة التي وزعت في آذار ٢٠١١م.

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (١٠).

الشكل (١٢) – نسب الجرائم في مدينة الناصرية بحسب الحالة الاجتماعية للجناة لعام ٢٠١١م

تصنيف الجناة بحسب نوع السكن:

يعاني العراق – بصورة عامة – أزمة سكن، وقد اختلفت التقديرات في الحاجة إلى الوحدات السكنية الملائمة، التي راوحت بين مليون و٣,٥ ملايين وحدة سكنية بموجب الفرضيات التي تبنتها دراسات الإسكان. إن هذه التقديرات تشير إلى وجود عجز سكني كبير (خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٠م، ص: ٢٣)، ويتأثر الطلب الإسكاني كأي حاجة استهلاكية بمجموعة من العوامل والمتغيرات التي يتم في ضوئها تحديد مستوى الطلب على المساكن ونوعيتها ومساحتها، بل المنطقة التي يوجد فيها المسكن أيضاً (الكندري، ١٩٨٦م).

لقد اتضح من خلال بعض الدراسات أن درجة التزاحم السكني في محافظة ذي قار قد بلغت (٣,٩) شخص / غرفة (الركابي، ٢٠١٠م، ص ٢١٥)، وتعد هذه المعدلات مرتفعة جداً مقارنة بما أقرته اللجنة القومية للمشكلات الحضرية، التي تعتبر معدل شخص واحد للغرفة يزيد على الحد المعقول (برنامج الأمم المتحدة، ١٩٩٠م، ص ٦٣). كما أنها تعد مرتفعة مقارنة بالمعدل الذي وضعه مكتب الإحصاء الأمريكي؛ حيث بين أن الازدحام يكون متحققاً بالفعل إذا بلغ معدل الأفراد للغرفة الواحدة (١,٥) فرد/ غرفة (غبور، ١٩٩٠م، ص ٥٥).

ومن خلال الجدول (١١) والشكل (١٣) يتبين أن أكثر من نصف الجناة يقطنون المساكن العشوائية؛ حيث بلغت نسبتهم ٦٢٪، في حين بلغت نسبة الجناة ممن يمتلكون مسكناً ١٤٪ فقط؛ الأمر الذي يوضح الارتباط الكبير بين المتغيرين، أما الذين يسكنون البيوت المؤجرة فقد بلغت أعدادهم ٤٦ من أفراد العينة؛ أي بنسبة ٢٤٪ من إجمالي أفراد العينة، وارتفاع عدد الجناة من أصحاب المساكن المؤجرة يعكس حالة الترابط بين المساكن المؤجرة وحالة الفقر والعوز الذي يعيشه هؤلاء، على الأغلب.

الجدول (١١)
الجناة بحسب ملكية المسكن في مدينة الناصرية لعام ٢٠١١م

ملكية المسكن ونوعه	العدد	النسبة المئوية
ملك	٣٠	١٤
إيجار	٤٦	٢٤
مساكن عشوائية	١٢٣	٦٢
الإجمالي	**١٩٩**	**١٠٠**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة التي وزعت في آذار ٢٠١١م.

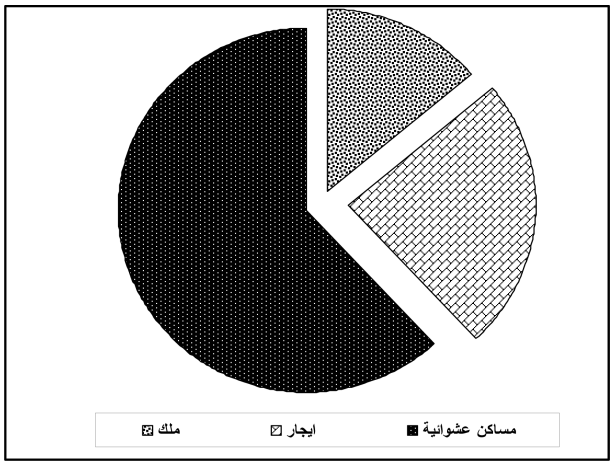

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (١١).

الشكل (١٣) – الجناة بحسب ملكية المسكن لعام ٢٠١١م

تصنيف الجناة بحسب الحالة الاقتصادية:

لقد أصبح الفقر مشكلة كبيرة وتهديداً حقيقياً للبشرية، إذا علمنا أن ما يقارب نصف سكان العالم يتعين عليهم أن يعيشوا بأقل من دولارين يومياً، ويعيش ١,٢ بليون شخص بأقل من دولار واحد، ويقسم هؤلاء إلى ٥٠٠ بليون شخص في جنوب شرق آسيا، و٣٠٠ مليون في قارة إفريقيا، ومن مجموع

القوى العاملة في العالم، البالغ عددها ٣ بلايين عامل هناك ١٤٠ مليون عاطل عن العمل تماماً، في حين تراوح نسبة العمالة الناقصة بين الربع والثلث (عطوي، ٢٠٠٤م، ص ص ١٣٣-١٣٤).

إن متابعة متوسط نصيب الفرد من الدخل في العراق يعطي نتائج مضللة؛ لأن ارتفاعه ناتج من التضخم وليس مؤشراً على نمو الدخل القومي، إذ يلاحظ التباين في متوسط نصيب الفرد من الدخل الذي بلغ ١٣٢٨٩٥ ألف دينار عام ١٩٩٧م؛ أي ما يعادل ٣٧,٩٧ دولاراً أمريكياً، بينما ارتفع عام ٢٠٠٠م إلى ٢٧٧٥٣١ ألف دينار؛ أي ما يعادل ٧٩,٢٩ دولاراً أمريكياً، ثم ارتفع في عام ٢٠٠٣ ليبلغ ٨٣٥٩٤٤ ألف دينار؛ أي ما يعادل ٢٧٨,٦٤ دولاراً أمريكياً، واستمر ارتفاع متوسط نصيب الفرد لعامي ٢٠٠٦م و٢٠٠٩م بنحو ١٨٣٥٤٠ ألف دينار و٨٩٥,٠٠٠ ألف دينار على التوالي؛ أي ما يعادل ٣١٠,١٢ و٧٤٥,٨٣ دولاراً أمريكياً على التوالي. وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر فإن متوسط نصيب الفرد لا يعطي الصورة الواقعية والحقيقية لنمو الدخل في أي بلد بسبب التفاوت الطبقي.

يعرض الجدول (١٢) والشكل (١٤) مستويات مختلفة من الدخل الشهري للجناة؛ حيث تضمنت استمارة الاستبانة أربعة مستويات للدخول الشهرية توخياً للدقة في إظهار النتائج، ومن خلال المعاينة والملاحظة يتبين أن هناك علاقة قوية بين مستويات الدخل والجريمة؛ حيث بلغت أعداد الذين تقل دخولهم الشهرية عن ٢٠٠٠٠ دينار عراقي ٨٩ من مجموع العينة؛ أي بنسبة قدرها ٤٤,٧٪، أما الذين شملهم الاختيار الثاني؛ أي الذين تراوح دخولهم بين ٢٥٠-٥٠٠ دينار عراقي فقد بلغ عددهم ٤٥ من مجموع العينة؛ أي بنسبة ٢٢,٦٪ من إجمالي عينة الدراسة، ثم أخذت أعداد الجناة ونسبهم تنحدر تدريجياً بالانخفاض مع ازدياد الدخل الشهري، ليبلغ عدد الجناة الذين يزيد دخلهم على مليون دينار عراقي عشرين متهماً؛ أي بنسبة لا تتجاوز ١٠٪ من إجمالي العينة. وعموماً فإن الأرقام والنسب السابقة تؤكد أن العامل الاقتصادي يبقى هو الأقوى والأكثر

تحكماً، إلا أن قوة الارتباط لا تعني أن كل الفقراء مجرمون ولا كل المجرمين هم من الفقراء، لكن المؤكد أن الفقر بما يحمله من تبعات يسهم في توليد بيئة مشجعة على الانحراف.

الجدول (١٢)
تصنيف الجناة بحسب الدخل الشهري

الدخل الشهري	العدد	٪
أقل من ٢٥٠٠٠٠*	٨٩	٤٤,٧
٢٥٠٠٠٠–٥٠٠٠٠٠	٤٥	٢٢,٦
٥٠١٠٠٠–٧٥٠٠٠٠	٢٨	١٤,١
٧٥١٠٠٠–١٠٠٠٠٠٠	١٧	٨,٦
أكثر من مليون دينار	٢٠	١٠
الإجمالي	**١٩٩**	**١٠٠**

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على استمارة الاستبانة التي وزعت في آذار ٢٠١١م.

* ٢٥٠ ألف دينار عراقي تقابل ما يقارب ٢٠٠ دولار أمريكي لعام ٢٠١١م.

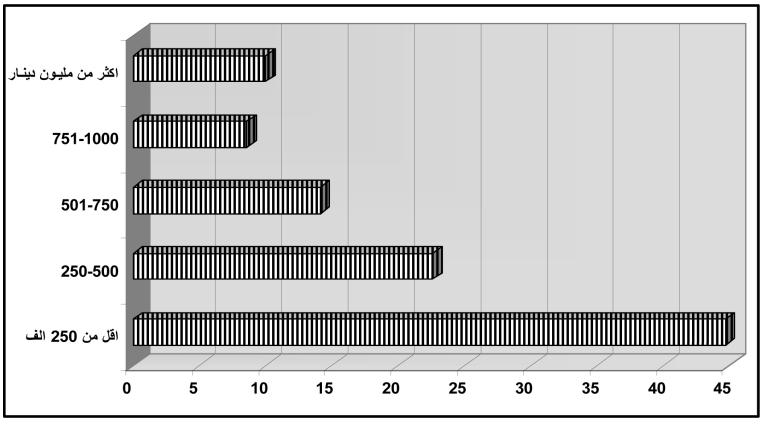

المصدر: الباحث بالاعتماد على الجدول (١٢).

الشكل (١٤) – الجناة بحسب الدخل الشهري (دينار عراقي)

الاستنتاجات والتوصيات:

١ – إن أفضل وسائل معالجة الجريمة هي الوقاية من هذه الظاهرة عن طريق تحصين المجتمع والارتقاء بكفاءة الأجهزة الأمنية. ومن الخطأ تعليل الجريمة بمتغير أو سبب معين. فالجريمة عملية معقدة تتركب من جملة إفرازات اجتماعية وعقد، ربما يسهم المجتمع ببيئاته المختلفة في بلورتها لدى الجناة؛ الأمر الذي استدعى أن يستعين علم الجريمة بالعلوم الأخرى.

٢ – إن للحروب التي خاضها العراق تأثيرات اجتماعية ذات أبعاد متعددة، منها تفشي ظاهرة الجريمة، وليس من السهولة التخلص من تلك الآثار على المستوى القريب بسبب آثارها بعيدة المدى.

٣ – انخفضت نسبة جرائم النساء في مدينة الناصرية، وللتدليل على انخفاض نسب جرائم النساء فإن نسب جرائم القتل التي قامت بها النساء في مدينة الناصرية خلال المدة ٢٠٠٨–٢٠١٢م بلغت ٢٢ جريمة؛ أي نسبة ٥,٤٪ من إجمالي جرائم القتل في المدينة. أما جرائم السرقة المتعلقة بالنساء فقد سجلت ٢٨ حالة؛ أي نسبة ٢,٤٪ من إجمالي جرائم السرقة في المدينة للمدة نفسها، في حين كانت النسبة المتبقية من حصة الذكور. وكشفت الدراسة الميدانية أن دور المرأة في جرائم السرقة هو التحريض والمساندة وتقديم المعلومات عن المجني عليه أو المراقبة في أثناء التنفيذ أو تضليل رجال الشرطة والتستر على الجناة.

٤ – هناك ارتباط وثيق بين نسبة البطالة والجريمة؛ حيث اتضح أن ١٣٢ من الجناة هم من العاطلين عن العمل؛ أي بنسبة ٣٨٪ من إجمالي العينة، في حين شكل الجناة الذين يمتلكون فرصة عمل ما مجموعه ٧٦ شخصاً؛ أي بنسبة ٣٨٪. الأمر الذي يستدعي التوسع بإيجاد فرص عمل للعاطلين والقضاء على البطالة. كما أن ثلاثة أرباع الجرائم المسجلة في مدينة

الناصرية هي من نصيب الفئات الأمية وشبه الأمية (أمي وخريج ابتدائية)؛ مما يؤكد الارتباط الوثيق بين الجريمة ومستوى التعليم.

٥ – إن هناك تبايناً واضحاً في مستويات الجريمة بحسب أشهر السنة؛ إذ تبلغ ذروتها خلال فصل الصيف وتحديداً في أشهر حزيران وتموز وآب، وتشكل هذه الأشهر أعلى مستوى لدرجات الحرارة تشهدها المحافظة، وتنخفض إلى أدنى مستوياتها خلال أشهر كانون الثاني وشباط وآذار؛ الأمر الذي يؤكد التأثيرات المناخية على راحة الإنسان وتصرفاته وسلوكياته.

٦ – يوصي الباحث بدراسة النتائج الاجتماعية المتعلقة بالحروب التي خاضها العراق خلال ثلاثة عقود متتالية، منها عملية الربط بين تلك الحروب وتفشي الجريمة؛ إذ تسهم الحروب – بما تحمله من متغيرات – في زيادة نسب الجريمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

أ – الكتب:

- أحمد، منصور. (١٩٧٥). القوى العاملة تخطيط وظائفها وتقويم أدائها. وكالة المطبوعات: الكويت.
- البداينة، ذياب موسى. (٢٠٠٣). واقع وآفاق الجريمة في الوطن العربي. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- البداينة، ذياب موسى. (٢٠١٠). التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي. الطبعة الأولى. جامعة الملك نايف للعلوم الأمنية. مكتبة الملك فهد. أثناء النشر. الرياض.
- التوني، محمود. (١٩٦٠م). علم الإجرام الحديث. مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.
- التويجري، أسماء بنت عبدالله بن عبد المحسن. (٢٠١١). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة. جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض.
- جابر، سامية محمد. (١٩٨٥). القانون والضوابط الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية.
- حسون، تماضر زهري. (١٩٩٤). جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض.
- الخفاف، عبد علي؛ الريحاني، عبد مخور. (١٩٨٦). جغرافية السكان. مطبعة جمعة البصرة: البصرة.
- الخليفة، عبدالله حسين. (٢٠٠٠). أبعاد الجريمة ونظم العدالة الجنائية في الوطن العربي. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. مركز الدراسات والبحوث (٢٥٢). الرياض.

- الساعاتي، سامية حسن. (١٩٨٦). جرائم النساء. المركز العربي للدراسات الأمنية. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مطابع الشرق الأوسط: الرياض.
- السعدي، عباس فاضل. (٢٠٠١). سكان الوطن العربي (دراسة في ملامحه الديموغرافية وتطبيقاته الجغرافية). الطبعة الأولى. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- السعدي، سعدي محمد صالح وآخرون. (١٩٩٠). جغرافية الإسكان. دار الحكمة: أربيل.
- السعدي، عباس فاضل. (٢٠٠٩). جغرافية العراق. الدار الجامعية للطباعة والنشر: بغداد.
- سفاف، أدهم. (١٩٧٥). المناخ والأرصاد الجوي. منشورات جامعة حلب. الطبعة الثانية. كلية الزراعة. السنة الأولى. حلب.
- السماك، محمد أزهر؛ العزاوي، علي عباس. (٢٠١٠). البحث الجغرافي بين المنهجية التخصصية والأساليب الكمية وتقنية المعلومات المعاصرة. ط٤. دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع: الأردن.
- سهاونة، فوزي. (٢٠٠٧م). جغرافيا السكان. ط٢. دار وائل للنشر: عمان.
- الطخيس، إبراهيم بن عبدالله. (١٩٩٠). دراسات في علم الاجتماع الجنائي، مكتبة العبيكان: الرياض.
- عطوي، عبدالله. (٢٠٠٤). السكان والتنمية البشرية. دار النهضة العربية: بيروت. لبنان.
- علي، يونس حمادي. (١٩٨٨). مبادئ علم الديمغرافية. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل.
- العمر، مضر خليل؛ المومني، محمد أحمد عقلة. (٢٠٠٠). جغرافية المشكلات الاجتماعية. دار الكندي للنشر والتوزيع: إربد.

- الغامدي، عبدالله بن أحمد بن سعد. (٢٠٠٥). الدراسة الميدانية في مجال الجغرافيا ودور علماء الجغرافية المسلمين فيها. سلسلة عالم المعرفة. مؤسسة الكويت للتقدم العلمي. الكويت.
- غبور، سمير. (١٩٩٠). التعريف بقضايا وجهات نظر حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي. ترجمة: عبدالسلام رضوان. برنامج الأمم المتحدة للبيئة. الكويت.
- غدنز، أنتوني. (٢٠٠٥). علم الاجتماع مع مدخلات عربية. الطبعة الرابعة. ترجمة وتقديم: فايز الصباغ. المنظمة العربية للترجمة. مؤسسة ترجمان. بيروت. ٢٠٠٥.
- المشهداني، أكرم عبدالرزاق. (٢٠٠٥). واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي. الطبعة الأولى. جامعة نايف للعلوم الأمنية. الرياض.
- عبدالمولى، سيد شوربجي. (١٩٩٤). تأثير الجريمة على خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض.
- النهيرات، بركات النمر. (٢٠٠٠). جغرافية الجريمة: علم الإجرام الكارتوكرافي. دار مجدلاوي للنشر: عمان.
- هارتشورن طبيعة الجغرافيا. (١٩٨٥). ترجمة: د. شاكر خصباك. ج٢. الطبعة الثانية. مطابع جامعة الموصل.

ب – الدوريات والبحوث العلمية:

- الزيادي، حسين عليوي ناصر. (٢٠١٠م)، مستويات الخصوبة في مناطق أهوار جنوبي العراق. مجلة آداب البصرة. العدد ٥٤.
- الزيادي، حسين عليوي ناصر. (٢٠١١). التوزيع الجغرافي للسكان وتغيره في الجمهورية اليمنية للمدة ١٩٩٤ – ٢٠٠٤ (دراسة في جغرافية السكان باستخدام GIS). مجلة الجمعية الجغرافية العراقية. المجلد١. العدد٦٥. ٢٠١١م.

- الشلش، علي حسين. (١٩٨٦). تحديد أشهر المناخ المريح وغير المريح في سبع مدن عربية خليجية. مجلة كلية الآداب. جامعة بغداد. العدد (٣٤).
- الشلش، علي حسين. (١٩٨١). المناخ والحاجة إلى تكيف الهواء في العراق. مجلة كلية الآداب. جامعة البصرة. العدد (١٧).
- شنان، تحسين جاسم. (٢٠٠٧)، ظاهرة السكن العشوائي في مدينة الناصرية. مجلة جامعة ذي قار. مجلد (٣). العدد (٢).
- العمر، مضر خليل. (٢٠٠١). اتجاهات التنمية البشرية في الوطن العربي على أبواب القرن الجديد. مجلة البحوث الجغرافية. العدد(١). جامعة الكوفة.
- الكندري، عبدالله رمضان. (١٩٨٦). مشكلة الإسكان في دولة الكويت: دراسة تحليلية تقويمية. العدد (٨٦). الجمعية الجغرافية الكويتية.

ج – الرسائل والأطروحات الجامعية:

- الركابي، عبدالعالي حبيب حسين. (٢٠١٠). التحليل المكاني للوفيات في محافظة ذي قار. أطروحة دكتوراه. كلية التربية. جامعة البصرة.
- الزيادي، حسين عليوي ناصر. (٢٠٠٨). تباين خصائص السكان والمؤشرات التنموية في مملكة البحرين للمدة ١٩٩١–٢٠٠١. أطروحة دكتوراه. كلية الآداب. جامعة بغداد.
- السهلاني، سميع جلاب منسي. (٢٠٠٩). الحراك السكني في مدينة الناصرية. رسالة ماجستير. كلية الآداب. جامعة البصرة.
- شنان، تحسين جاسم. (٢٠٠٤). الأنماط السكنية في مدينة الناصرية دراسة في جغرافية المدن. رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة الموصل.
- البدري، علي ضعيف تايه. (٢٠١٣)، مؤشرات الراحة المناخية في مَدينةِ الناصرِيَّة. رسالة ماجستبر. كلية الآداب. جامعة ذي قار.

- النجار، وسام محمد. (٢٠١٢). جريمة تعاطي المخدرات في محافظات غزة: دراسة في جغرافية الجريمة. رسالة ماجستير. كلية الآداب. الجامعة الإسلامية. غزة.

د – المطبوعات والتقارير الحكومية والدولية:

- الأمم المتحدة. (مؤتمر الأمم المتحدة الثاني عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. حالة الجريمة والعدالة الجنائية على نطاق العالم. السلفادور. البرازيل.
- برنامج الأمم المتحدة. (١٩٩٠). حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي. ترجمة: عبد السلام رضوان. سلسلة عالم المعرفة. العدد ١٥٠. مطابع السياسة: الكويت.
- جمهورية العراق. (٢٠٠٦). وزارة البيئة. حالة البيئة في العراق.
- جمهورية العراق. (٢٠١٢). وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. خطة التنمية الوطنية للسنوات ٢٠١٠–٢٠١٤.
- جمهورية العراق. (٢٠١٠). وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. نتائج الحصر والترقيم لعام ٢٠١٠م. مديرية إحصاء ذي قار. بيانات غير منشورة.
- جمهورية العراق. (٢٠٠٩). الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية. قسم المناخ. بيانات غير منشورة. للمدة (١٩٧٧–٢٠٠٧). بغداد.
- جمهورية العراق. (٢٠٠٨). وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق. دار الحكمة.
- تقرير التنمية البشرية. (٢٠١١). الجدول (٥).
- الهيئة العامة للأنواء الجوية العراقية. (٢٠١٠). قسم المناخ. بيانات غير منشورة. بغداد.
- وزارة البلديات والأشغال العامة. (٢٠١٠). مديرية التخطيط العمراني في محافظة ذي قار. بيانات غير منشورة.

ثانياً – المصادر الأجنبية:

- S.schafer, R. D. Krudten. (1970). Juvenile Delinquency, Randow House.
- UN. Food Watch. Sethbach in the War Against Hunger. (2003). UN Chronicle.
- United Nations publication. (2012). World Economic Situation and Prospects, New York.
- United Nations. (1973). the Determinants and consequences of population trends, New Summary of Findings on interaction of Demographic, Economic and social factors, vol. 1, New York.

ثالثاً – مواقع الإنترنت:

– موقع إحصاءات العدل التابع لوزارة العدل الأمريكية:

- http://bjsdata.ojp.usdoj.gov/dataonline/Search/Crime/State/Run-CrimeTre ndsInOneVar.cfm